الطب النبوي بين القبول والرد
في ضوء السنة المطهرة

إعداد

د/ عبد الرحمن رمضان الأزهري

المدرس بقسم الحديث وعلومه بكلية البنات الأزهرية بالعاشر من رمضان

الطب النبوي بين القبول والرد في ضوء السنة المطهرة

عبد الرحمن رمضان عبد المجيد
قسم الحديث شعبة أصول الدين كلية البنات الأزهرية بالعاشر من رمضان جامعة الأزهر، القاهرة ، مصر.
البريد الإلكتروني: abouammaralazhary@gmail.com

الملخص

بدأ الباحث بحثه بالحديث عن الطب النبوي من حيث تعريفه وأشهر المصنفات فيه، ثم تعرض للحديث عن العلماء الذين أقروا بوجود الطب النبوي، وأن الأحاديث الواردة في الطب النبوي من قبيل الوحي المعصوم ما دامت أسانيدها صحيحة وثابتة، ثم ذكر الذين أنكروا كون هذه الأحاديث من قبيل الوحي، وهم فريقان، فريق يرى أنها اجتهاد بشري يصيب ويخطئ، وفريق يرى طرحها بالكلية وعدم الاعتراف بها، ثم ناقش الباحث أدلة المنكرين، ثم ذكر أهم الضوابط التي يجب مراعاتها عند تطبيق أحاديث الطب النبوي.

الكلمات المفتاحية: الطب النبوي، ضوابط، آثار، القرآن، السنة .

Prophetic medicine between acceptance and refusal in the light of the purified Sunnah (The prophet's traditions and practise)

Abdul Rahman Ramadan Abdul Majeed
Department of Hadith (Tradition), Fundamentals of Religion Division, Al-Azhar Faculty for Girls, 10th of Ramadan, Al-Azhar University, Cairo, Egypt.

Email: abouammaralazhary@gmail.com

Abstract

The researcher began his research by talking about prophetic medicine in terms of its definition and the most famous of its compilations. Then he presented to talk about scholars who acknowledged the existence of prophetic medicine and that the Hadiths (Traditions) contained in the prophetic medicine are infallible revelations as long as their chain of narrators are true and proven. After that he mentioned those who denied that these Hadiths (Traditions) are such as the revelation. Those are two groups: a team that sees it as a human assiduousness that may be correct or may make mistakes and a team sees its presentation entirely and not recognizing it. Then the researcher discussed the evidence of the deniers. After that he mentioned the most important controls that must be taken into account when applying the Hadiths (Traditions) of the prophetic medicine.

Keywords : Prophetic medicine, controls, effects, the Qur'an, the Sunnah (The prophet's practice)

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد ؛؛؛

إن الطب النبوي من القضايا التي شغلت الأذهان قديمًا وحديثًا، وقد اختلفت فيها الأنظار، فهناك فريق يرى الأخذ بالطب النبوي، ويعتبره جانبًا من جوانب الإسلام التي جاء بها النبي – ﷺ –، وهناك طائفة أخرى أنكرت الطب النبوي، وهم فريقان:

فريق يرى أن الطب النبوي مجرد اجتهاد بشري من النبي – ﷺ – وهو الذي يقول: «أنتم أعلم بأمور دنياكم»(١)، وليس من قبيل الوحي، ومن ثم فلا يجب علينا الأخذ به.

وفريق يرى أن الطب النبوي خرافة، والأحاديث الواردة في ذلك لا يقبلونها حتى ولو صحت، وأن الدين لا علاقة له بأمور الدنيا، وأن الطب النبوي لا يتفق مع ما توصل إليه العلم الحديث في مجال الطب، وإن اتفق فهو محض صدفة؛ لأن هذا من قبيل الاجتهاد البشري، وأن الطب النبوي ليس إلا ممارسات بدائية كان النبي – ﷺ – متأثرًا فيها بمن حوله من أهل بيئته ممن كانوا يمارسون الطب بالتجربة، وأن الطب لم يكن قائمًا على البحث العلمي.

---

(١) رواه مسلم (٢٣٦٣) من حديث أنس بن مالك.

ويضاف إلى ما سبق أن طائفة من الناس راحوا يتلقفون كل ما ورد في الطب النبوي، ويحاولون استخدامه دون تثبت من صحته، ودون رجوع للعلماء المتخصصين في مجال الطب، وفي مجال العلم الشرعي، مما يمثل خطورة على صحة الناس وأرواحهم، وفاعل ذلك يعرض نفسه للمساءلة الشرعية والقانونية، يقول النبي – ﷺ –: «من تطبب و لم يكن بالطب معروفًا فأصاب نفسا فما دونها فهو ضامن»[(١)] .

ولذلك أحببت أن أضع بين يدي القاريء هذا البحث الذي تناولت فيه قضية الطب النبوي بين القبول والرد في ضوء السنة المطهرة، وقد وجدت بعض الدراسات السابقة لموضوع الطب النبوي، ومنها:

١- الطب النبوي والعلم الحديث للدكتور/ محمود النسيمي، ط مؤسسة الرسالة ١٩٩٦م.

٢- الحقائق الطبية في الإسلام للدكتور/ عبد الرزاق الكيلاني.

٣- الطب النبوي من منظور معاصر، تأليف: هاني صلاح آل دراز.

٤- موسوعة أحاديث صحيح الطب النبوي، تأليف: هاني صلاح آل دراز.

---

(١) رواه أبو داود في الطب، باب: فيمن تطبب بغير علم (١٩٥/٤)، رقم (٤٥٨٦)، والنسائى في الديات، باب: صفة شبه العمد (٥٢/٨)، رقم (٤٨٣٠)، وابن ماجه في الطب، باب: فيمن تطبب ولم يعلم منه طب (١١٤٨/٢)، رقم (٣٤٦٦)، والحاكم (٢٣٦/٤)، رقم (٧٤٨٤)، وقال: صحيح الإسناد، من حديث عبد الله ابن عمرو بن العاص، وقال ابن حجر: صححه الحاكم وهو عند أبي داود والنسائى وغيرهما إلا أن من أرسله أقوى ممن وصله. [بلوغ المرام: ٢٥٠/١].

٥- صحيح الإعجاز العلمي في الطب النبوي، تأليف: هاني صلاح آل دراز[١].
٦- «منهج السلامة فيما ورد في الحجامة» للدكتور/ محمد موسى نصر.
٧- موسوعة الإعجاز العلمي في الحديث النبوي للأستاذ الدكتور/ أحمد شوقي إبراهيم، ط. نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ٢٠٠٤م.

والجديد الذي يقدمه هذا البحث هو تناول قضية الطب النبوي من جانب القبول والرد، وبيان آراء المؤيدين وأدلتهم، ثم بيان أدلة الرافضين ومناقشتها، ثم الوصول إلى القول الفصل في هذه القضية مشفوعًا بالأدلة التي تؤيد ذلك، مع بيان أهم الضوابط اللازمة في قضية الطب النبوي، وقد كان منهجي في البحث منهجًا تحليليًا، تناولت فيه أقوال المؤيدين، وذكرت أدلتهم في ذلك، ثم علقت عليها بما يوضح وجهة نظر القائل، ثم ذكرت آراء المعارضين وأدلتهم العقلية والنقلية، ثم تناولتها بالتحليل والنقد.

وقد جاء البحث في: مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة.

المُقدِّمة: وتعرضت فيها لبيان أسباب اختيار الموضوع، وخطة العمل فيه.

التمهيد: وتناولت فيه الحديث عن تعريف علم الطب النبوي، وأنواع الطب النبوي، وأهميته، وأهم المصنفات فيه.

---

(١) والكتب الثلاثة عبارة عن مجموعة كتيبات يتناول فيها كاتبها بعض الأبحاث التي تعتمد في معظمها على كتب الأحاديث وكتاب الطب النبوي لابن القيم، ولكن لم أجد فيها اعتمادًا على ما توصل إليه العلم الحديث في مجال الطب، وذلك نظرًا لكون الكاتب ليس طبيبًا متخصصًا، بل أخذ بعض الأحاديث النبوية، وبدأ يبني عليها كتاباته دون دراسة.

الفصل الأول: الطب النبوي بين القبول والرد، ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: عرض آراء المثبتين للطب النبوي.

المبحث الثاني: عرض آراء المعارضين للطب النبوي.

الفصل الثاني: مناقشة آراء وأدلة المعارضين، ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: مناقشة أدلة المعارضين.

المبحث الثاني: بيان القول الراجح في المسألة.

خاتمة: ذكرت فيها نتائج الموضوع، وأهم التوصيات.

التمهيد

وأتناول فيه التعريف بالطب النبوي، وأهم المصنفات فيه.

أولًا: تعريف الطب النبوي:

الطب في اللغة يطلق على عدة معان منها:

١) **الاصلاح:** يقال طببته يعني أصلحته، ومنه قولهم: «إن كنتَ ذا طِبٍّ فَطِبَّ لنَفسِكَ»، أي ابْدأْ أَوَّلًا بإصلاح نفسكَ.

٢) **الحِذق:** وهي المهارة، وأَصلُ الطَّبِّ الحِذْق بالأَشياءِ والمهارةُ بها يقال رجل طَبٌّ وطَبِيبٌ إذا كان كذلك وإن كان في غير علاج المرض، قال علقمة:

فإن تَسْأَلوني بالنساءِ فإنَّني ∴ بَصيرٌ بأَدْواءِ النِّساءِ طَبيبُ[1]

٣) **التَّنَوُّق في الحاجة وتحْسينها:** يقال: «اصْنَعْه صَنْعَة من طَبَّ».

٤) **العلم:** ومنه جاء رجل إلى النبي – ﷺ – فرأى بين كتِفَيْه خاتم النُّبُوَّة فقال إنْ أَذِنْتَ لي عالجتُها فإني طبيبٌ فقال له النبي – ﷺ –: «طَبيبُها الذي خَلَقَها»[2]، معناه العالمُ بها خالقُها لا أَنت.

---

(١) البيت من بحر الطويل، وهو للشاعر علقمة بن عبدة، ويقال له علقمة الفحل، وكان ينازع امرأ القيس الشعر فاحتكما لزوجة امرئ القيس فأنصفته فطلقها امرؤ القيس، فنكحها علقمة فسمي بالفحل، والبيت في ديوانه (ص ٥)، وانظر: الشعر والشعراء (٣٩/١)، والبيان والتبيين (ص ٥٣٩).

(٢) رواه أبو داود في الترجل، باب: في الخضاب (٨٦/٤) رقم (٤٢٠٧)، وأحمد (٧٠٦٩)، وابن حبان (٥٩٩٥) من حديث أبي رمثة، وإسناده صحيح.

٥) **الرِّفْقُ**: والطَّبيبُ الرفيق، قال المرَّار بن سعيد:

يَدِينُ لِمَزْوَرٍّ إلى جَنْبِ حَلْقَةٍ ∴ من الشِّبْهِ سَوَّاها برفْقٍ طَبيبُها[١]

٦) **السحر**: قال ابن الأَسْلَت:

أَلا مَن مُبْلِغٌ حسّانَ عَنِّي ∴ أَطِبٌّ كانَ داؤُكَ أَم جُنونُ؟[٢]

وقد طُبَّ الرجلُ، والمَطْبوبُ المَسْحورُ، وفي الحديث: «إنه مطبوب»[٣] أي: مسحور.

٧) **العادة**: يقال: ما ذاكَ بِطِبِّي أي بدهْري وعادتي وشأْني.

٨) **والطِّبُّ**: الطَّوِيَّة والشهوة والإرادة.

٩) **العلاج**: والطِّبُّ علاجُ الجسم والنَّفس، ورجل طَبٌّ وطَبِيبٌ عالم بالطِّبِّ تقول ما كنتَ طَبيبًا ولقد طَبِبْتَ بالكَسر[٤].

تعريف الطب اصطلاحًا:

المراد بالاصطلاح هنا: ما جرى على ألسنة أهل هذا الفن من الأطباء

---

(١) البيت من بحر الطويل، وهو للشاعر المرار بن سعيد الفقعسي وهو من بني أسد، وكان يهاجي المساور بن هند، وكان قصيراً مفرط القصر ضئيلاً [انظر: الشعر والشعراء (١٤٩/١)، إصلاح المنطق لابن السكيت (ص ٩٨)].

(٢) البيت من بحر الوافر، وهو للشاعر أبي قيس بن الأسلت الأنصاري، وقد اختلف في إسلامه . وحسان هو ابن ثابت شاعر النبي – ﷺ –. وكان أبو قيس من الأوس وحسان من الخزرج وكانا يتهاجيان. [انظر: خزانة الأدب (٢٨٩/٩)، تاج العروس للزبيدي (٢٥٨/٣)].

(٣) رواه البخارى في الطب، باب: السحر (٢٢٥٢/٥) رقم (٥٧١٦)، ومسلم في السلام، باب: السحر (١٧١٩/٤)، رقم (٢١٨٩).

(٤) انظر: لسان العرب لابن منظور، مادة: طبب، ط: دار صادر، بيروت.

والفقهاء وغيرهم من الحكماء، وحول تعريف الطب:

جاء في القانون: الطب علم يتعرف منه أحوال بدن الإنسان من جهة ما يصح، وما يزول عن الصحة، ليحفظ الصحة الحاصلة، ويستردها زائلة[١].

وعند ابن رشد:الطب علمٌ يُعرَفُ منه أحوال بدن الإنسان من جهة ما يعرض له من صحة وفساد، ونسب إلى جالينوس أنه قال: الطب علم بأحوال بدن الإنسان، يحفظ به حاصل الصحة، ويسترد زائله[٢].

وفي التذكرة: وحدُّه: علم بأحوال بدن الإنسان، يحفظ به حاصل الصحة، ويسترد زائلها، وهو نفس التعريف الذي نسبه ابن رشد إلى جالينوس[٣].

وجاء في النزهة المبهجة للأنطاكي: علم بأحوال بدن الإنسان يحفظ به حاصل الصحة، ويسترد زائلها[٤].

ومن خلال ذلك نخلص إلى أن العمل الطبي – في الاصطلاح – هو: العمل وفق العلم المختص بأحوال بدن الإنسان ونفسه، لحفظ حاصل الصحة، واسترداد زائلها[٥].

---

(١) انظر: القانون في الطب لابن سينا (٢/١).

(٢) انظر: مقدمة ابن خلدون (ص ٢٢٩).

(٣) انظر: تذكرة أولي الألباب والجامع للعجب العجاب، لداود الأنطاكي مصطفى البابي الحلبي – مصر (٩/١).

(٤) انظر: النزهة المبهجة في تشحيذ الأذهان وتعديل الأمزجة (٣٤/١).

(٥) انظر: التداوي والمسؤولية الطبية في الشريعة الإسلامية، لقيس بن محمد آل الشيخ مبارك (ص ٤٤).

أو هو العلم الذي يُعرف منه أحوال البدن الانساني لعلاج الامراض التي تعتريه، وحفظ الصحة عليها.

والطبيب: هو الشخص العالم المتمكن الحاذق بالصناعة الطبية ولديه إلمام بعلم الامراض وعلم الأدوية ويستطيع أن يعالج الناس بحكم خبرته وعلمه.

ومن خلال تعريف الطب اصطلاحًا، يتضح لنا: أن الطب هو وصف الداء، ثم وصف العلاج المناسب له، ووصف الداء يحتاج إلى علوم مساعدة كلها تدخل في دائرة الطب: كالتحاليل، والأشعة بأنواعها، ثم صرف الأدوية المناسبة لحالة المريض، ويشتمل الطب أيضًا على مرحلة ما قبل الداء، وهي ما يسمى بالوقاية من خلال تحذير الشخص السليم من تناول أنواع معينة من الأطعمة أو الأشربة يؤدي تناولها إلى المرض، وكذلك إعطاء الشخص السليم نوعًا من الأطعمة أو الأشربة أو الأدوية حتى لا يصاب بالمرض، وهو ما يعرف في الطب بالتطعيم.

تعريف الطب النبوي:

من خلال تعريف الطب، وأنه معرفة ووصف وتشخيص الداء، ثم وصف الدواء المناسب لمعالجة هذا الداء، يمكننا أن نضع تعريفًا للطب النبوي.

الطب النبوي: هو مجموع ما ثبت من هدي رسول الله – ﷺ – ممَّا لـه تعلُّقٌ بحفظِ الصحَّةِ من وصف داءٍ ودواءٍ، واستشفاءٍ وغذاءٍ.

ويشمل الطب النبوي الآيات القرآنية التي نزلت على النبي – ﷺ –: كقوله تعالى عن عسل النحل: ﴿ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ ﴾[1]، وكذلك الأحاديث

(١) سورة النحل الآية رقم (٦٩).

النبوية التي أمر النبي فيها بنوع معين من الأطعمة أو الأشربة -كالعسل والتمر- للتداوي، وكذلك تناوله - ﷺ - لبعض الأطعمة والأشربة للتداوي: كتناوله للعسل والتمر والتلبينة، أو وصفه لفعل ما بأنه دواء لمرض أو علة: كأمره للشباب بالصوم في حالة الشبق وعدم القدرة على الزواج، وكذلك إقراره لبعض الصحابة في تطبيبهم لمريض: كإقراره لسعد بن أبي وقاص في المداواة لمن لدغته حية بسورة الفاتحة.

إذن فالطب النبوي قول وفعل وإقرار، فهو سنة من سنن النبي- ﷺ -، ولذلك ضمنه علماء السنة كتبهم المصنفة على الأبواب والكتب على أنه كتاب من تلك الكتب، فضمن البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه وغيرهم كتبهم كتاب الطب.

أنواع المرض:

لما كان الطب في المقام الأول لعلاج المرض كان لابد من معرفة أنواع المرض، وقد قسم العلماء المرض قسمين: مرض القلوب، ومرض الأبدان.

أولا: مرض القلوب: وهو نوعان:

١) **مرض الشبهة والشك**: قال تعالى: ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ﴾[(١)]، وعلاجه يكون بالصبر والاستغفار والتوبة وسؤال العلماء حتى يزول ما يعلق بذهن صاحبه من شبهة وشك، ولا يطاوع نفسه في شكه؛ لأنه يؤدي إلى الهلاك، ويصاب صاحبه بالوسوسة.

٢) **مرض الشهوة**: قال تعالى: ﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ

(١) سورة البقرة الآية رقم (١٠).

اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ ﴾[1]، فهنا المقصود بمرض الشهوة: الزنى، وعلاجه بالزواج، فإن لم يجد فبالعفة وغض البصر والصوم وصحبة الصالحين والمداومة على الطاعات والبعد عن الخلوة وعدم مخالطة النساء وممارسة الرياضة.. الخ.

قال ابن القيم – رحمه الله –: «المرض نوعان: مرض القلوب، ومرض الأبدان، وهما مذكوران فى القرآن، ومرض القلوب نوعان: مرض شبهة وشك، ومرض شهوة وغى، وكلاهما فى القرآن، قال تعالى فى مرض الشبهة: ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ﴾[2]، فهذا مرض الشبهات والشكوك، وأما مرض الشهوات، فقال تعالى: ﴿ يَانِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ ﴾[3]، فهذا مرض شهوة الزنى»[4].

ثانيا: مرض الابدان: ويقوم مرض الأبدان على ثلاثة قواعد:

١) **حفظ الصحة:** فالإسلام وضع الحرج عن الأمة فأباح للصائم الإفطار حال المرض حفاظا على صحته، كما حرم الإسلام تناول أطعمة وأشربة تضر بالجسم كالخمر ولحم الخنزير والميتة والدم .. الخ، وأباح الإسلام تناول الميتة حال المجاعة المفضية إلى الموت حفاظًا على حياة الإنسان من التهلكة.

---

(١) سورة الأحزاب الآية رقم (٣٢).
(٢) سورة البقرة الآية رقم (١٠).
(٣) سورة الأحزاب الآية رقم (٣٢).
(٤) انظر: زاد المعاد لابن القيم (٥/٤)، وانظر: محاسن التأويل للقاسمي (٤٣/٥).

٢) **الحمية عن المؤذي:** فأباح الله التيمم عند تعذر استعمال الماء للمرض كالمحروق والأمراض الجلدية، ونهى النبي – ﷺ – عن الإسراف في تناول الطعام وأوصى بالاعتدال في تناول الطعام والشراب حماية للجسد من التخمة التي تنهك الجسد، ونهى الإسلام عن تناول المحرمات التي تؤذي الجسد.

٣) **استفراغ المواد الفاسدة:** فأباح الإسلام لمن به أذى من رأسه حلق رأسه في الإحرام مع الفدية؛ واحتجم النبي – ﷺ –[(١)]، والحجامة هي عبارة عن استفراغ الدم الفاسد في الجسد[(٢)].

أنواع طب الابدان:

قال ابن القيم: وأمَّا طبُّ الأبدان فإنه نوعان:

نوعٌ قد فطر الله عليه الحيوانَ ناطقَه وبهيمَه؛ فهذا لا يحتاج فيه إلى معالجة طبيب: كطب الجوع، والعطش، والبرد، والتعب بأضدادها وما يُزيلها.

والثاني: ما يحتاج إلى فكر وتأمل، كدفع الأمراض المتشابهة الحادثة فى المزاج، بحيثُ يخرج بها عن الاعتدال، إما إلى حرارة، أو بُرودة، أو يبوسة، أو رطوبة، أو ما يتركب من اثنين منها، وهى نوعان: إما مادية، وإما كيفية، أعنى إما أن يكون بانصِبَاب مادة، أو بحدوث كيفية، والفرقُ بينهما أنَّ أمراضَ الكيفية تكون بعد زوال المواد التى أوجبتها، فتزولُ موادها، ويبقى أثرُها كيفية فى المزاج، وأمراض المادة أسبابها معها

(١) رواه البخاري في كتاب: البيوع، باب: ذكر الحجام (٢١٠٣)، ومسلم في كتاب: المساقاة، باب: حل أجرة الحجامة (١٢٠٢) من حديث ابن عباس.

(٢) انظر: زاد المعاد لابن القيم (٤/٥: ٧) بتصرف واختصار.

تمدُّها، وإذا كان سببُ المرض معه، فالنظر فى السبب ينبغى أن يقع أولًا، ثم فى المرض ثانيًا، ثم فى الدواء ثالثًا.

أو الأمراض الآلية وهي التي تُخرِجُ العضو عن هيئته، إما فى شكل، أو تجويفٍ، أو مجرىً، أو خشونةٍ، أو ملاسةٍ، أو عددٍ، أو عظمٍ، أو وضعٍ، فإن هذه الأعضاء إذا تألَّفت وكان منها البدن سمى تألُّفها اتصالًا، والخروجُ عن الاعتدال فيه يسمى تفرقَ الاتصال، أو الأمراضِ العامة التى تعم المتشابهة والآلية.

والأمراضُ المتشابهة: هي التي يخرُج بها المزاجُ عن الاعتدال، وهذا الخروجُ يسمى مرضًا بعد أن يَضُرَّ بالفعل إضرارًا محسوسًا.

وهي على ثمانية أضرب: أربعة بسيطة، وأربعة مركَّبة، فالبسيطةُ: البارد، والحار، والرَّطب، واليابس. والمركَّبةُ: الحارّ الرَّطب، والحار اليابس، والبارد الرَّطب، والبارد اليابس، وهى إما أن تكون بانصباب مادة، أو بغير انصباب مادة، وإن لم يضر المرض بالفعل يُسمى خروجًا عن الاعتدال صحة[1].

أهمية الطب النبوي:

١) الطبُّ النبويُّ يشكِّلُ منظومةً مُتكاملةً في العلاجِ، تضمَنُ للإنسانِ حياةً صحيَّةً سليمةً مِن جميع النواحي.

٢) الطب النبوي وجه من وجوه الإعجاز في السنة النبوية.

٣) النبي – ﷺ – لم يكن طبيبًا مما يثبت أن كلامه في الطب بوحي من الله – ﷻ –.

(١) انظر: زاد المعاد لابن القيم (٨/٤، ٩).

أهم المصنفات في الطب النبوي:

اعتنى علماء الأمة بالطب النبوي، وصنفوا فيه العديد من المصنفات، ومن ذلك:

١) الطب النبوي لعبد الله بن حبيب الأندلسي (٢٣٨هـ)، وقد قام بتحقيقه محمد علي البار، وزينه بحاشية ممتازة، وطبع بدار القلم سنة ١٩٩٣م.

٢) الطب والأمراض لابن أبي عاصم (٢٨٧هـ).

٣) كتاب «الطب في الحديث»، لإمام أبي بكر ابن السني (٣٦٤هـ)، .

٤) كتاب «الطب النبوي» لأبي عبيد بن الحسن الحراني (٣٦٩هـ).

٥) كتاب «الطب النبوي» لأبي نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ)، وقد حققه مصطفى خضر التركي، وطبع بدار ابن حزم ٢٠٠٦م.

٦) كتاب «الطب النبوي» لأبي القاسم النيسابوري (٤٠٦هـ).

٧) شرح حديث الأربعين في الطب النبوي لابن العالمة (٥٩٣هـ).

٨) «الطب النبوي» لضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (٦٤٣هـ)، وقد حققه مجدي السيد، وطبع بدار الصحابة للتراث بطنطا سنة ١٩٨٨م.

٩) كتاب «الطب النبوي» لأبي عبد الله شمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، وقد طبع بدار مصطفى الحلبي بالقاهرة سنة ١٩٦١م.

١٠)كتاب «الطب النبوي» لابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، وهو جزء من كتاب «زاد المعاد في هدي خير العباد»، وطبع بمؤسسة الرسالة بتحقيق: شعيب وعبد القادر الأرناؤوط، وطبع في جزء مفرد بتحقيق:

عبدالمعطي قلعجي، في دار التراث بالقاهرة ١٩٧٨م.

١١)كتاب «الطب النبوي» لتقي الدين الصفدي (٧٩٥هـ).

١٢)كتاب «الطب النبوي» لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ).

١٣)كتاب «الطب النبوي» للسيوطي (٩١١هـ)، وقد طبع بتحقيق حسن مقبول الأهدل، بمكتبة الجيل بصنعاء، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ١٩٨٦م.

كما أن كثيرًا من المحدثين جعلوا الطب النبوي بابًا في كتبهم، فقد خصص البخاري للطب النبوي كتابًا من كتب الجامع الصحيح، وكذلك أبو داود وابن ماجه.

الفصل الأول: الطب النبوي بين القبول والرد

الأصل في أقوال النبي – ﷺ – وأفعاله وتقريراته أنها حجة شرعية على عباد الله، وذلك إن ثبتت بطريق صحيح، وقد تكفل ببيان ذلك والاستدلال له علمُ أصول الفقه، وهذا واضح كل الوضوح فيما كان من ذلك مبيِّنًا لأمور الدين، كالإيمان بالله تعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله، والإيمان بالملائكة والكتب والرسل واليوم الآخر، وكالأحاديث المبينة لأحكام الله تعالى من الحلال والحرام والفرائض، وأنواع التعبدات والمعاملات وغيرها من أمور الشريعة .

أما الأمور الدنيوية كالطعام والشراب والزراعة والتجارة وغيرها، فهل يلزم أن تكون اعتماداته وأقواله – ﷺ – فيها مطابقة للواقع بمقتضى نبوته، وعليه فيلزم عصمته فيها – ﷺ – من الخطأ، أو أن هذا أمر لا صلة له بمنصب النبوة ؟

اختلفت الآراء في ذلك إلى قولين، وسيدور حديثنا عن ذلك في المبحثين التاليين:

المبحث الأول: عرض آراء المثبتين للطب النبوي

أولًا: عند استعراض آراء المثبتين للطب النبوي نرى أن جمهور علماء المسلمين يذهبون إلى أن النبي – ﷺ – معصوم من خطأ الاعتقاد في أمور الدنيا، بل كل ما يعتقده في ذلك مطابق للواقع، وكذلك ما يقوله ويخبر به، ولم نجد أحدًا من قدماء الأصوليين صرح بمثل هذا المذهب، ولكنه لازم لمن جعل جميع أقوال النبي – ﷺ – وأفعاله حجة حتى في الطبيات والزراعة ونحوها، وهو لازم أيضًا لمن صحح منهم: أن تقريره – ﷺ – لمخبرٍ عن أمر دنيوي يدل على صحة ذلك الخبر، كما فعل السبكي في جمع الجوامع، وأيده المحلي والبناني(١).

وقضية الطب النبوي تدخل في نطاق الأمور الدنيوية، ومن ثم يكون إثبات حجية جميع أقوال النبي – ﷺ – وأفعاله يستلزم إثبات حجية الطب النبوي.

ثانيا: ذهب جمع من العلماء إلى إثبات الطب النبوي، ويمكن أن نقسم هؤلاء العلماء فريقين:

الفريق الأول: هم الذين صرحوا بإثبات الطب النبوي، ونقلت عنهم عبارات صريحة في ذلك، ومن أبرز هؤلاء:

١- **الإمام ابن قيم الجوزية:** حيث يعد أبرز من اعتنى بقضية الطب النبوي وأبرزها وتكلم عنها باستفاضة في فصل كبير من فصول كتابه «زاد

---

(١) انظر: جمع الجوامع للسبكي (ص ٦٦)، والبدر الطالع في حل جمع الجوامع للمحلي (٢/٥٠، ٥١).

المعاد في هدي خير العباد»، والذي تم فصله عن الكتاب بعد ذلك، وطبع تحت عنوان: «الطب النبوي»، حيث يذهب ابن القيم إلى حجية أقواله وأفعاله – ﷺ – في الطب، فقال: «طب النبي – ﷺ – متيقن قطعي إلهي، صادر عن الوحي، ومشكاة النبوة، وكمال العقل»(١).

٢- الإمام ابن حجر العسقلاني: حيث قال في الفتح: « قوله: «فقلت زملوني زملوني»(٢)، في رواية يحيى بن أبي كثير: «فقلت: دثروني وصبوا علي ماءً باردًا»(٣)، وكأنه رواها بالمعنى، والتزميل والتدثير يشتركان في الأصل، وإن كانت بينهما مغايرة في الهيئة، ووقع في رواية مسلم: «فقلت: دثروني، فدثروني فصبوا علي ماء»(٤)، ويجمع بينهما بأنه أمرهم فامتثلوا، وأغفل بعض الرواة ذكر الأمر بالصب، والاعتبار بمن ضبط، وكأن الحكمة في الصب بعد التدثر: طلب حصول السكون لما وقع في الباطن من الانزعاج، أو أن العادة أن الرعدة تعقبها الحمى، وقد عرف من الطب النبوي معالجتها بالماء البارد»(٥)، وهذا يدل على

(١) انظر: زاد المعاد (١١/٤) .

(٢) رواه البخاري في كتاب: بدء الخلق، باب: إذا قال أحدكم: آمين والملائكة في السماء، آمين فوافقت إحداهما الأخرى غفر له ما تقدم من ذنبه (٣٢٣٨) من حديث جابر.

(٣) رواه البخاري في كتاب: التفسير، باب: قوله تعالى: { وربك فكبر } (٤٩٢٤) من حديث جابر.

(٤) رواه مسلم في كتاب: الإيمان، باب: بدء الوحي إلى رسول الله – ﷺ – (٢٥٧) من حديث جابر.

(٥) انظر: فتح الباري (٧٢٢/٨).

أنه يقول باشتهار الطب النبوي، وأن التداوي به معروف ومتداول، ويؤيده أيضًا أنه كثيرًا ما يرد على المنكرين لبعض الأحاديث النبوية التي فيها إشارة لبعض الأمور الطبية: كحديث الذباب(١).

٣- الإمام البدر العيني: حيث قال في عمدة القاري عند الكلام على حديث الحمى(٢) في صحيح البخاري: «وهذا من الطب النبوي الذي لا يشك في حصول الشفاء به، وكلام الحكيم الذي يخالف هذا وأمثاله لغو فلا يلتفت إليه»، فهو يعتبر أن الطب النبوي قطعي لا شك في حصول الشفاء به، وأن ما يخالف كلام النبي - ﷺ - لا يلتفت إليه(٣).

٤- الإمام جلال الدين السيوطي: حيث قال: «والأحاديث المأثورة في علمه - ﷺ - بالطب لا تحصى، وقد جمع منها دواوين، واختلف في مبدأ هذا العلم على أقوال كثيرة، والمختار أن بعضه علم بالوحي إلى بعض أنبيائه، وسائره بالتجارب؛ لما روى البزار والطبراني عن ابن عباس عن النبي - ﷺ -: «أن نبي الله سليمان كان إذا قام يصلي رأى شجرة ثابتة بين يديه فيقول لها: ما اسمك ؟ فتقول: كذا، فيقول: لأي شيء أنت ؟ فتقول: لكذا، فإن كانت لدواء كتبت، وإن كانت من غرس

(١) رواه البخاري في كتاب: الطب، باب: إذا وقع الذباب في الإناء (٣١٤٢)، وأبو داود في كتاب: الطب، باب: في الذباب يقع في الإناء (٣٨٤٤).
(٢) رواه البخاري في كتاب: الطب، باب: الحمى من فيح جهنم (٥٣٩٣)، ومسلم في كتاب: السلام، باب: لكل داء دواء واستحباب التداوي (٢٢١٠).
(٣) انظر: عمدة القاري (٢٣/٢٩).

غرست»[1]. الحديث[2].

٥- **الإمام ابن حجر الهيتمي**: حيث يقول في كتاب أشرف الوسائل: «وقد طب - ﷺ - كثيرًا من الأمراض: كالرمد، فقد صح: «الْكَمْأَةُ مِنَ المَنِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلعَيْنِ»[3]، وكوجع الحلق: الذي يعتري الصبيان غالبًا، ويسمَّى سقوط اللهاة، وهي لحمة بأقصى الحلق، وصح أنه - ﷺ - وصف لذلك الكست[4]، وهو القسط الهندي يحل بماء، ثم يصب في الأنف أيامًا، ونهى عن غمز الحلق الذي يعتاده النساء لذلك، ومادة هذا الوجع دم يغلب عليه البلغم، وفي القسط تخفيف لتلك الرطوبات، وقد يكون نفعه في هذا الداء بالخاصة، وإلا فالقسط حار، وأمزجة أهل الحجاز حارة، وكالإسهال، فقد صح أنه وصف له العسل ثلاث مرات، فيقال له: لم يزده إلا استطلاقًا، فوصفه في الرابعة، فقيل له ذلك، فقال:

---

(١) رواه الحاكم في المستدرك (٤٤٦/٤)، رقم (٨٢٢٢)، وقال: صحيح الإسناد، والطبراني في الكبير (٤٥١/١١)، رقم (١٢٢٨١)، والبزار (١٨٩/٢) رقم (٥٠٦٠)، والضياء في المختارة (٢٩١/١٠، رقم ٣٠٨)، وقال الهيثمي (٣٨٠/٨): رواه الطبراني والبزار بنحوه مرفوعًا وموقوفًا، وفيه عطاء وقد اختلط، وبقية رجالهما رجال الصحيح.

(٢) انظر: مرقاة المفاتيح للملا علي القاري (٢٨٦٠/٧).

(٣) رواه البخاري في كتاب: الطب، باب: المن شفاء للعين (٥٧٠٨)، ومسلم في كتاب: الأشربة، باب: فضل الكمأة (٢٠٤٩) من حديث سعيد بن زيد.

(٤) رواه البخاري في كتاب: الطب، باب: السعوط بالقسط الهندي والبحري (٥٦٩٢)، ومسلم في كتاب: السلام، باب: التداوي بالعود الهندي وهو الكست (٢٢١٤) من حديث أم قيس بنت محصن.

«صَدَقَ اللهُ وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ»[1]: أي لم يصلح لقبول الشفاء، وحكمة وصفه بذلك مع أنه مسهل: اتفاق الأطباء على أن المرض الواحد يختلف علاجه باختلاف السن، والعادة، والزمن، والغذاء المألوف، والتدبير، وقوة الطبيعة، وعلى أن من أنواع الإسهال هيضة تنشأ عن تخمة، وعلاجها باتفاقهم ترك الطبيعة، وفعلها؛ فإن احتاجت لمسهل أعينت ما دام بالعليل قوة، فكان إسهال ذلك الرجل من تخمة، فوصف رسول الله -ﷺ- العسل؛ لدفع الفضول المجتمعة في نواحي المعدة من أخلاط لزجة، تمنع استقرار الغذاء فيها، وللمعدة خمل كخمل المنشفة، فإذا علقت بها أخلاط لزجة أفسدتها مع الغذاء، فكان دواؤها باستعمال ما يجلوها، ولا شيء في ذلك مثل العسل، سيما إن مزج بماء حار، وإنما لم يفده أول مرة؛ لأن شرط إفادة الدواء أن لا ينقص عن الداء، ولا يزيد عليه، فكأنه شرب منه ما لا يفي به، فأمر بمعاودة شربه، فلما تكرر بحسب مادة الداء برئ بإذن الله تعالى، وبين بعضهم: أن العسل تارة يقبض، وتارة يسهل، فإطلاق كونه مسهلًا خطأ»[2].

٦- **الملا علي القاري:** حيث قال في مرقاة المفاتيح: «واعلم أن في هذه الأحاديث تقوية لنفس المريض والطبيب، وحثًا على طلب الدواء، وتخفيفًا للمريض، فإن النفس إذا استشرفت[3] أن لدائها دواء يزيد

(١) رواه البخاري في كتاب: الطب، باب: الدواء بالعسل (٥٣٦٠)، ومسلم في كتاب: السلام، باب: التداوي بسقي العسل (٢٢١٧) من حديث أبي سعيد - ﷺ -.

(٢) انظر: أشرف الوسائل إلى فهم الشمائل (٤٠٤/١، ٤٠٥) .

(٣) استشرفت النفس إذا تطلعت للشيء، من تشرف لها بفتح المثناة والمعجمة وتشديد الراء أي تطلع لها. [انظر: النهاية (مادة شرف)، فتح الباري (٣١/١٣)].

قوى رجائها، وانبعث حارها الغريزي، فتقوى الروح النفسانية والطبيعية والحيوانية بقوة هذه الأرواح، فتقوى القوى الحاملة لها، فتدفع المرض وتقهره، والمراد بالإنزال التقدير، أو إنزال علمه على لسان تلك الأنبياء، أو إلهام من يعتد بإلهامه من الأولياء، على أن الأدوية المعنوية كصدق الاعتماد على الله تعالى، والتوكل عليه، والخضوع بين يديه، وتفويض الأمر إليه، مع الصدقة والإحسان، والتفريج عن الكرب أصدق فعلًا، وأسرع نفعًا من الأدوية الحسية، لكن بشرط تصحيح النية، ومن ثم ربما يتخلف الشفاء عمن استعمل طب النبوة لمانع قام به من ضعف اعتقاد الشفاء به، وتلقيه بالقبول، وهذا هو السبب أيضًا في عدم نفع القرآن الكثيرين، مع أنه شفاء لما في الصدور، وقد طب – ﷺ – كثيرًا من الأمراض، ومحل بسطها الطب النبوي، وسائر السير من كتاب المواهب للقسطلاني، وزاد المعاد لابن قيم الجوزية وغيرهما[1].

٧- **العلامة عبد الغني النابلسي:** حيث نقل عنه ابن عابدين في حاشيته المشهورة قال: «وفي «شرح هدية ابن العماد» لسيدي عبد الغني النابلسي: ومما جربته أني إذا أصابني مرض أقصد الاستسقاء بشرب فضل الوضوء، فيحصل لي الشفاء، وهذا دأبي اعتمادًا على قول الصادق في هذا الطب النبوي الصحيح»[2].

٨- **العلامة محمد أبو شهبة:** حيث يقول الدكتور/ أبو شهبة: «وليس أدل على

(١) انظر: مرقاة المفاتيح للملا علي القاري (٧/٢٨٦٠) .
(٢) انظر: حاشية ابن عابدين (١/١٣٠) .

اشتمال السنة المطهرة على طب الأبدان سواء كان روحانيًا أم جسمانيًا مما اشتمل عليه صحيح البخارى وصحيح مسلم وغيرهما من كتب الصحاح والسنن والجوامع من «كتاب الطب» ضمن كتبها، وقد جمع بعض العلماء المحدثين فى ذلك كتبًا مستقلة، ككتاب «الطب النبوى» لأبى نعيم، وكتاب «الطب النبوى» للسيوطى، وكتاب «الطب النبوى» لابن قيم الجوزية، والذى يهمنى من كل هذا، أن أنزع من نفوس النابتة التى نبتت، فزعمت أن الطب النبوى من قبيل الأمور الدنيوية التى تحتمل الخطأ والصواب، هذا الزعم الباطل الذى لم يقم عليه دليل، بل قامت ضده كثير من الأدلة»(١).

٩- الدكتور/ نور الدين عتر: حيث يقول: «ولقد أقر كبار الأطباء الذين اطلعوا على أحاديث الطب النبوى بما أتت به هذه الأحاديث، بل قال لى أستاذ فى كلية الطب بجامعة دمشق: «إن النبى - ﷺ - لم يأت بوصفات طبية سابقة لعصرها فحسب، بل إنه فوق ذلك جاء مقننًا للطب والأطباء» أ.هـ(٢).

ويستدل أصحاب هذا الرأي بما ورد من آيات وأحاديث نبوية صحيحة وصريحة في أن النبي - ﷺ - وصف بعض الأدوية لعلاج بعض الأمراض، أو أرشد إلى ترك بعض الأطعمة والأشربة، أو تناول بعض الأدوية لعلاج بعض الأمراض التي عرضت له - ﷺ -، والأحاديث ستأتي في سياق البحث، فلا حاجة لذكرها هنا.

---

(١) انظر: دفاع عن السنة للدكتور/ أبو شهبة (ص: ٣٤١) .

(٢) انظر: السنة المطهرة والتحديات للدكتور/ نور الدين عتر (ص: ٧٦) .

الفريق الثاني: الذين أثبتوا الطب النبوي من خلال التصنيف فيه، وهؤلاء فريقان:

الفريق الأول: ذكر الطب النبوي ضمن كتاب من كتبه، ومن هولاء:

١- **الإمام البخاري: حيث ضمن كتابه «الجامع الصحيح» كتاب الطب، وقد اشتمل من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وثمانية عشر حديثًا، المعلق منها ثمانية عشر طريقًا، والبقية موصولة المكرر منها فيه وفيما مضى خمسة وثمانون طريقًا، والخالص ثلاثة وثلاثون، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة في نزول الداء والشفاء، وحديث ابن عباس الشفاء في ثلاث، وحديث عائشة في الحبة السوداء، وحديث أبي هريرة: «فر من المجذوم»، وحديث أنس- ﷺ -: «رخص لأهل بيت في الرقية»، وحديثه: «أن أبا طلحة كواه»، وحديث عائشة في الصبر على الطاعون، وحديث أنس ﷺ: «اشف وأنت الشافي»، وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم ستة عشر أثرًا[(١)].**

٢- **الإمام أبو داود: حيث ضمن كتابه «السنن» كتاب الطب، ذكر فيه أربعة وستين حديثًا مرفوعًا إلى النبي - ﷺ -، وأثرًا عن عائشة، وقولًا لعوف وآخر لعطاء.**

٣- **الإمام الترمذي: حيث ضمن كتابه «السنن» كتاب الطب عن رسول الله - ﷺ -، ذكر فيه خمسة وخمسين حديثًا مرفوعًا إلى النبي - ﷺ -، وأثرًا مقطوعًا عن الحسن.**

٤- **الإمام ابن ماجه: حيث ضمن كتابه «السنن» كتاب الطب، ذكر فيه مائة**

---

(١) انظر: فتح الباري (٢٥٢/١٠).

واثني عشـــر حديثًا.

٥- **الإمام النسائي:** حيث ضمن كتابه «السنن الكبرى» كتاب الطب، ذكر فيه مائة واثنين وأربعين حديثًا.

٦- **الإمام ابن حبان:** حيث ضمن كتابه «الصحيح» كتاب الطب، وقد ذكـــره ابن بلبان في ترتيبه لصحيح ابن حبان، وذكر فيه سبعة وستين حديثًا.

٧- **الإمام البغوي:** حيث ضمن كتابه «شرح السنة» كتاب الطـــب والرقـــى، وقد ذكر فيه ستة وأربعين حديثًا.

والفريق الثاني: أفردوا الطب النبوي بالتصنيف، ومن هؤلاء:

١) عبد الله بن حبيب الأندلسي (٢٣٨هـ).
٢) أبو بكر ابن أبي عاصم (٢٨٧هـ).
٣) أبو بكر ابن السني (٣٦٤هـ).
٤) أبو عبيد ابن الحسن الحراني (٣٦٩هـ).
٥) أبو نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ).
٦) أبو العباس المستغفري (٤٣٢هـ).
٧) أبو القاسم النيسابوري (٤٠٦هـ).
٨) ضياء الدين المقدسي (٦٤٣هـ).
٩) أبو عبد الله شمس الدين عثمان بن قايماز الذهبي (٧٤٨هـ).
١٠) شمس الدين ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ).
١١) تقي الدين الصفدي (٧٩٥هـ).
١٢) شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ).

المبحث الثاني: عرض آراء المعارضين للطب النبوي

بعد أن ذكرنا آراء المؤيدين للطب النبوي، نستعرض أقوال أشهر المعارضين لقضية الطب النبوي، في القديم والحديث، ومن هؤلاء:

١- ابن خلدون: يعد ابن خلدون من أبرز المعارضين لقضية الطب النبوي قديمًا، وقد صرح بذلك في مقدمته، حيث يقول: ««الطب المنقول في الشرعيات ... ليس من الوحي في شيء، وإنما هو أمر كان عاديًا للعرب، ووقع في ذكر أحوال النبي - ﷺ - من نوع ذكر أحواله التي هي عادة وجبلة، لا من جهة أن ذلك مشروع على ذلك النحو من العمل، فإنه - ﷺ - إنما بعث ليعلمنا الشرائع، ولم يبعث لتعريف الطب ولا غيره من العاديات، وقد وقع له في شأن تلقيح النخل ما وقع، فقال: «أنتم أعلم بأمور دنياكم»، فلا ينبغي أن يحمل شئ من الطب الذي وقع في الأحاديث المنقولة على أنه مشروع؛ فليس هناك ما يدل عليه، اللهم إلا إذا استعمل على جهة التبرك، وصدق العقد الإيماني، فيكون له أثر عظيم في النفع، وليس ذلك في الطب المزاجي، وإنما هو من آثار الكلمة الإيمانية، كما وقع في مداواة المبطون بالعسل»[(١)].

٢- الشاه ولي الله الدهلوي: حيث يرى شاه ولي الله الدهلوي أن علوم النبي - ﷺ - على قسمين: أحدهما: ما سبيله سبيل تبليغ الرسالة، والآخر: ما ليس من باب تبليغ الرسالة، وفيه قوله - ﷺ -: «إنما أنا بشر، إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأي

(١) انظر: مقدمة ابن خلدون (ص: ٥٤٦) .

فإنما أنا بشر»[(١)]، وقوله في قصة تأبير النخل ..، قال: ومنه الطب[(٢)].

٣- الدكتور/ يوسف القرضاوي: حيث يقول: «وفي رأيي أن جل الأحاديث المتعلقة بالوصفات الطبية، وما في معناها ... كوصف الرسول- ﷺ – للمصاب بعرق النسا: أَلْيَةُ شاة أعرابيةٍ»[(٣)] ... إلخ ما جاء فى الحديث، فهذا ليس من أمور الدين التي يثاب فاعلها، أو يلام تاركها، بل هو إرشاد لأمر دنيوي نابع من تجربة البيئة العربية ...، ولم يبعث – ﷺ – ليقوم بطب الأجسام، فذلك له أهله، وإنما بعث بطب القلوب، والعقول، والأنفس، ومهما يكن اعتزازنا بما سماه العلماء «الطب النبوي» فمن المتفق عليه أن النبي – ﷺ –، لم يَدَّع العلم بالطب، ولا بعث لذلك»[(٤)].

٤- الدكتور/ محمد الأشقر: حيث يقول: «وأما أقواله – ﷺ – وأفعاله المبنية في الأصل على التجارب الشخصية فليست حجة، ولا يلزم الأخذ بها، ولكن هل يكون حكم مثله بالنسبة إلينا كذلك؟ كما لو شرب دواء معينا لعلاج مرض معين، فهل يستحب لنا شرب ذلك الدواء لذلك المرض

---

(١) رواه مسلم في كتاب: الفضائل، باب: وجوب امتثال ما قاله – ﷺ – شرعًا دون ما ذكره من معايش الدنيا على سبيل الرأي (٢٣٦٢) من حديث رافع بن خديج.

(٢) انظر حجة الله البالغة (ص ٢٧١، ٢٧٢).

(٣) رواه ابن ماجه في كتاب: الطب، باب: دواء عرق النسا (٣٤٦٣)، قال البوصيري في مصباح الزجاجة (٦٠/٤): هذا إسناد صحيح رجاله ثقات، وأحمد (١٣٣١٩)، والحاكم في المستدرك (٢٢٩/٤)، وصححه، ووافقه الذهبي عن أنس أن النبي – ﷺ – قال: «دَوَاؤُهُ أَلْيَةُ شَاةٍ أَعْرَابِيَّةٍ تُذَابُ ثُمَّ تُجَزَّأُ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ ثُمَّ يُشْرَبُ عَلَى الرِّيقِ فِي كُلِّ يَوْمٍ جُزْءٌ».

(٤) انظر: السنة مصدرًا للمعرفة والحضارة (ص: ٦٦، ٦٧) باختصار .

مثلا، أو يجب، بل هل يباح بناء على ذلك أم لا ؟ هذا ينبني على القاعدة التي سبق تحريرها، وقد رجحنا فيها قول من قال من العلماء: إن أقواله – ﷺ – وأفعاله في ذلك الباب ليست حجة، ولا يلزم الأخذ بها، بل هي أقوال وأفعال مبنية في الأصل على التجارب الشخصية للنبي –ﷺ– من حيث هو بشر، وما قد سمع به من أهل التجربة والمعرفة».

ثم تحدث الدكتور/ الأشقر عن الأحاديث التي تعتبر شرعًا فيعمل بها، والأحاديث التي لا تعتبر شرعًا فلا يعمل بها مما ورد في الطب النبوي، فقال: إن الأحاديث المذكورة نوعان رئيسيان:

أولهما: ما يُعتبر شرعًا يُتّبع، ويُعمل به، كسائر الأحاديث الواردة عنه – ﷺ – في شؤون الاعتقادات والعبادات والمعاملات والأحكام المختلفة التكليفية والوضعية .

والآخر: ما لا يعتبر شرعًا، ولا يلزم العمل به، وسبيله سبيل الشؤون الدنيوية التي تقدم بيانها، يعتبر قول النبي – ﷺ – فيها كقول سائر الناس:

النوع الأول: وهو ما يعتبر شرعًا يتبع، ويشمل فئات:

الفئة الأولى: ما كان من الأحاديث الواردة في حكم أصل العمل بالطب والمعالجات وتناول الأدوية، فهذا النوع شرع يتبع.

الفئة الثانية: أحاديث فيها توجيهات شرعية متعلقة بعملية التداوي وشؤون المرضى.

الفئة الثالثة: أحاديث أبطلت أنواعًا من المعالجات كانت سائدة في الجاهلية، تنافي صحة الاعتقاد الإيماني؛ لأنها ليست أسبابًا حقيقية للشفاء.

الفئة الرابعة: أحاديث أمرت بأدوية ومعالجات ربطتها بأحكام تعبدية وشعائر دينية.

الفئة الخامسة: أحاديث مبنية على النص القرآني، ومن ذلك أحاديث التداوي بالعسل.

الفئة السادسة: أحاديث فيها ذكر أدوية أو معالجات يخبر النبي – ﷺ – أنه علمها بطريق الوحي، ومن ذلك أحاديث الأمر بالتداوي وأصل العمل بالطب.

ولا بد لاعتبار أحاديث هذه الفئة الأخيرة حجةً في باب الطب من أحد أمرين:

الأول: أن يكون الحديث على درجة عالية من الصحة.

الثاني: أن يخضع مضمون الحديث للتجارب الطبية تحت نظر الاختصاصيين، فإن ثبتت صلاحيته كفى، وتكون التجارب هي الحجة في ذلك.

النوع الثاني: وهو ما لا حجة فيه من أحاديث الطب، وهو سائر الأحاديث النبوية الواردة في الطب والعلاج، وليس فيها ما يشعر أنها من قبل الله تعالى، أو أنها من قبيل الشرع، وقد وضح من القواعد المذكورة سابقًا أن هذا النوع من الأحاديث ليس من قبيل التشريع، ونحن نذكر جملة من تلك الأحاديث على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر:

١- فمنها حديث مقدام بن معد يكرب ﷺ عند الترمذي مرفوعًا: «ما ملأ آدمي وعاء شرًا من بطنه، بحسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه، فإن كان لا محالة فثلث لطعامه، وثلث لشرابه، وثلث لنفسه»(١).

٢- ومنها حديث سعد بن أبي وقاص – ﷺ – مرفوعًا عند البخاري ومسلم «من تصبّح كل يوم بسبع تمرات عجوة لم يضره في ذلك اليوم

(١) رواه الترمذي في الزهد، باب: ما جاء في كراهية كثرة الأكل (٢٣٨٠)، وقال: حسن صحيح، وأحمد (١٧١٨٦).

سم ولا سحر»[1].

٣- ومنها حديث ابن عباس مرفوعًا عند البخاري ومسلم: «الحمى من فيح جهنم فأبردوها بالماء»[2].

٤- ومنها حديث أبي هريرة - ﷺ - مرفوعًا عند أحمد والترمذي: «العجوة من الجنة، وفيها شفاء من السم، والكمأة من المن، وفيها شفاء للعين»[3].

٥- وحديث أبي هريرة - ﷺ - مرفوعًا عند البخاري ومسلم: «الحبة السوداء شفاء من كل داء إلا السام»[4]، والسام الموت.

٦- ومنها حديث البخاري وأبي داود عن أبي هريرة - ﷺ - مرفوعًا: «إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فامقلوه، فإن في أحد جناحيه داء، وفي الآخر دواء»[5]، وزاد أحمد في رواية: «وإنه يتقي بجناحيه الذي فيه

---

(١) رواه البخاري في كتاب: الطب، باب: الدواء بالعجوة للسحر (٥١٣٠)، ومسلم في كتاب: الأطعمة، باب: فضل تمر المدينة (٢٠٤٧).

(٢) رواه البخاري في كتاب: الطب، باب: الحمى من فيح جهنم (٥٣٩٣)، ومسلم في كتاب: السلام، باب: لكل داء دواء واستحباب التداوي (٢٢١٠).

(٣) رواه الترمذي في كتاب: الطب، باب: ما جاء في الكمأة والعجوة (٢٠٦٦)، وقال: حسن غريب، وابن ماجه في كتاب: الطب، باب: الكمأة والعجوة (٣٤٥٥)، وأحمد (٣٥٦/٢)، رقم (٨٦٥٣)، وإسناده حسن.

(٤) رواه البخاري في كتاب: الطب، باب: الحبة السوداء (٥٦٨٨)، ومسلم في كتاب: السلام، باب: التداوي بالحبة السوداء (٢٢١٥).

(٥) رواه البخاري في كتاب: الطب، باب: إذا وقع الذباب في الإناء (٣١٤٢)، وأبو داود في كتاب: الطب، باب: في الذباب يقع في الإناء (٣٨٤٤).

الداء، فليغمسه كله»[1]، وأخرجه كله أحمد والنسائي من رواية أبي سعيد الخدري – ﷺ – مرفوعًا[2].

٧- ومنها الأحاديث الواردة في العدوى، كحديث أبي هريرة – ﷺ – مرفوعًا: «لا يُوردَن ممرض على مصح»[3]، رواه البخاري ومسلم وأبو داود، ومنها حديث أبي هريرة – ﷺ – عند البخاري أن النبي – ﷺ – قال: «لا عدوى ولا صفر ولا هامة»[4].

٨- ومنها أحاديث الطاعون: كحديث أسامة بن زيد وعبد الرحمن بن عوف عند البخاري: «إذا سمعتم بالطاعون في أرض فلا تدخلوها، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها»[5].

٩- ومنها حديث عند الإمام أحمد مرفوعًا: «إن في أبوال الإبل وألبانها شفاء»[6].

---

(١) رواه أبو داود في كتاب: الطب، باب: في الذباب يقع في الإناء (٣٨٤٤)، وأحمد (٧١٤١)، وإسناده صحيح.

(٢) رواه النسائي في كتاب: الفرع والعتيرة، باب: الذباب يقع في الإناء (٤١٨٩)، وأحمد (١١١٨٩)، وإسناده حسن.

(٣) رواه البخاري في كتاب: الطب، باب: لا هامة (٥٤٣٧)، ومسلم في كتاب: السلام، باب: لا عدوى ولا طيرة (٢٢٢١).

(٤) رواه البخاري في كتاب: الطب، باب: ما يذكر في الطاعون (٥٣٩٨).

(٥) رواه البخاري في كتاب: الطب، باب: لا هامة (٥٤٣٧)، ومسلم في كتاب: السلام، باب: لا عدوى ولا طيرة (٢٢٢١).

(٦) رواه أحمد (٢٥٤٥)، والطبراني في الكبير (١٢٩٧٦) وإسناده ضعيف؛ لأن فيه عبد الله بن لهيعة ضعيف.

فهذه الأحاديث المذكورة في هذا النوع الثاني، ونحوها من الأحاديث التي تدخل في صلب الأمور الطبية والعلاجية، لا ينبغي أن تؤخذ حجة في الطب والعلاج، بل مرجع ذلك إلى أهل الطب، فهم أهل الاختصاص في ذلك، وقد يتبين في شيء من هذه الأحاديث الخطأ من الناحية الطبية الصرفة، وكما قال القاضي عياض: ليست في ذلك محطة ولا نقيصة؛ لأنها أمور اعتيادية يعرفها من جربها .

لكن قد يبدو لبعض أهل العلم في شيء منها ملحظ صحيح يكون قرينة على أنها تشريع، فتخرج بذلك عن أن تكون من هذا النوع الثاني، وتدخل في النوع الأول، وتعتبر حجة في باب الطب، كما ظهر لنا في الفئات الست، والله أعلم .

ثم عقب على ذلك بقوله: لكنه وإن قلنا في أحاديث هذا النوع الثاني وأمثالها: إنها ليست حجة في الأمور الطبية، فإنه لا ينبغي مع ذلك اطراحها بالكلية، بل ينبغي أن تثير احتمالا بالصحة، كسائر الأقوال الطبية المأثورة عن أهل التجارب والمعرفة من غير أهل الاختصاص، بل هي أولى منها، للشبهة في أنها قد تكون مبنية على الوحي، ولو كانت شبهة ضعيفة، ولا يخفى ماذا حدث في الطاعون المتقدم ذكره من الحكمة البالغة التي يؤيدها الطب الحديث كل التأييد، ولذا أرى أن تخضع للتحليل وللتجارب على الأسس المتعارفة عند أهل الاختصاص، فإن وجدت صالحة أدخلت حيز العمل، ويكون التحليل والتجريب هو الحجة في صلاحيتها، دون كونها مما ورد عن النبي – ﷺ –، خاصة وأن الكثير منها لا يثبت من حيث الرواية

بطريق القطع أو شبهه على الوجه الذي تقدم بيانه[1].

٥- الدكتور/ نبيل حنفي: حيث يقول تحت عنوان: «الطب النبوي والطب الحديث»[2]: «كان الطب في جزيرة العرب على عهد الرسول - ﷺ - طبًّا بدائيًّا يعتمد على الوصفات والممارسات المتوارثة والمتبادلة بين الشعوب، وعلى الخبرات الشخصية المتراكمة لدى عامة الناس وخاصتهم، وهذا هو الطب الذي أرادوا أن ينسبوه إلى النبي الكريم - ﷺ -، ثم يردوه إلى رب العزة والجلالة على أساس أنه طب منزل من عنده أوحى به إلى نبيه - ﷺ -، وكأن ما عدا هذا الطب ليس من عنده».

وقال أيضًا: «ونحن لا ندري تحديدًا من الذي منح هذا الطب المتواضع ذاك الشرف الرفيع، ولكننا نعلم أن هذه التسمية لم ترد على لسان النبي - ﷺ -، ولا أحد من أصحابه الكرام؛ لأنهم كانوا يتعاملون مع النبي - ﷺ - في النواحي الطبية والحياتية كواحد منهم؛ فكان - ﷺ - يطبِّبهم ويطبِّبونه، ويصف لهم الدواء ويصفونه له».

ثم قال: «إنه إذا فرضنا جدلًا أن أحاديث الرسول - ﷺ - في أمور الدنيا والطب هي وحي يوحى؛ فإن هذه الأمور في تغير وتبدل مستمر، وهذه الأمور المتغيرة لا تجوز على وحي مَن لا يبدل القول لديه، فعلى

---

(١) انظر في ذلك البحث الذي قدمه الدكتور/ الأشقر بعنوان: مدى الاحتجاج بالأحاديث النبوية في الشؤن الطبية والعلاجية في مجلة المؤتمر العلمي الثالث عن الطب الإسلامي لسنة (١٤٠٥هـ ١٩٨٤م) بدولة الكويت (١٠٨/٤).

(٢) انظر في ذلك البحث المذكور، والذي نشر بموقع إسلام ويب بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٧م.

سبيل المثال هناك حديث ورد في الصحيحين عن الرسول – ﷺ – أنه قال: «خير ما تداويتم به الحجامة»[1]، فإذا كانت الحجامة هي خير ما تداوى به الناس على عهد الرسول – ﷺ –، فإنها بالقطع ليست أفضل ما يتداوى به الناس الآن، فإذا جاز نسبة هذا الكلام إلى الرسول فلا بأس، فالرسول – ﷺ – بشر يخطئ ويصيب في أمور الدنيا، كما أن الرسول – ﷺ – من الممكن أن يكون حديثه لعامة المسلمين في كل زمان ومكان، أو خاصًا للمسلمين في جزيرة العرب على عهده، أما أن ينسب هذا الكلام للوحي المنزل من عند الله تعالى فهذا ما لا يجوز قطعًا».

وقال أيضًا: «هناك تعارض واضح لا تخطئه العين في جملة الأحاديث النبوية الشريفة التي تتحدث في موضوع العدوى بالرغم من أن أغلب هذه الأحاديث صحيحة».

ثم قال: ومما سبق نستطيع أن نؤكد على الآتي:

١- أن قول النبي – ﷺ –: «إنما أنا بشر أصيب وأخطئ» إنما هو قولٌ حق، ولقد أقر الرسول – ﷺ – بخطئه في بعض الأمور الدنيوية[2].

٢- أن محاولة الدفاع عن السنة النبوية الخاصة بأمور الدنيا باستخدام

---

(١) رواه البخاري في كتاب: الطب، باب: الحجامة من الداء (٥٦٩٦)، ومسلم في كتاب: المساقاة، باب: حل أجرة الحجامة (١٥٧٧) من حديث أنس بن مالك–رضي الله عنه–.

(٢) قلت: ولم يذكر لنا هذا الكاتب ما هو الخطأ الذي أقر به النبي – ﷺ – في بعض الأمور الدنيوية، ولعله يقصد قضية تأبير النخل، وليس في قوله – ﷺ –: «أنتم أعلم بأمور دنياكم» إقرار بالخطأ، ولكنه تشريع وإرشاد إلى الأخذ بالأسباب في أمور الدنيا.

وسائل معينة مثل تغليط الرواة الثقات أو الاحتجاج بمناسبة الحديث أو مقولة الخاص والعام وغيرها من الوسائل قد يضر في بعض الأحيان بهذه السنة ولا يخدمها كما رأينا في هذا الحديث وغيره».

كما قال أيضًا: «إن الأمر ببساطة أن الرسول - ﷺ - كان يوظف المتاح والمتوارث والمتعارف عليه من العلاجات السائدة في زمانه، والسؤال الآن: إذا مَنَّ الله على عباده بعلاجات أكثر مصداقية وأكثر فاعلية وأكثر قبولاً لدى الناس من بول الجمال، فهل نترك هذه العلاجات ونعود إلى بول الجمال تحت زعم أنه طب نبوي؟.

ثم راح يستعرض الأحاديث والآيات القرآنية، ويهاجم الطب النبوي من خلال الممارسات الخاطئة لبعض الأشخاص غير المتخصصين، وانتهى من ذلك كله إلى إنكار الطب النبوي جملة وتفصيلًا، فقال: ولعلنا نخلص من هذا البحث بالآتي:

١- أن الله - ﷻ - أرسل رسوله - ﷺ - بدين وشريعة، لا بعلوم دنيوية وخبرات حياتية.

٢- إن الطب المنسوب إلى النبي - ﷺ - ما هو إلا طبٌّ كان سائدًا في جزيرة العرب فأخذ منه وترك، وكانت له فيه آراء واجتهادات وأحاديث مثل غيره من أمور الدنيا.

٣- لا يمكن مقارنة هذا الطب البدائي بالطب الحديث؛ فأين وسائل التشخيص الحديثة من مختبرات ومعامل وأشعة من تشخيص المريض لمرضه بنفسه؟ وأين علم مسببات الأمراض من قصة السموم والأخلاط؟ وأين أفرع الطب المختلفة من التقسيمات الساذجة، وأين

وسائل العلاج الحديثة كالجراحة والليزر من الحجامة والكي والسنا والقسط الهندي ؟

٤- إن محاولة تسويق هذا الطب على أساس أنه «طب معجزة» بغض النظر عن ثقله العلمي والتقني، لهي محاولة محكوم عليها بالفشل؛ فالله – ﷻ – لم يرد للنبي – ﷺ – معجزة حسية – سواء كانت طبية أم غير طبية – كتلك المعجزات التي سيرها على يد غيره من الرسل، وإنما شاءت إرادة الله أن تكون معجزة هذا النبي – ﷺ – متمثلة في «القرآن الكريم».

٥- إن ما يسمى بـــ «الطب النبوي» لا مكان له الآن على خريطة الطب الحديث، ولكن مكانه الطبيعي يقع داخل إطار ما يسمى بـــ«الطب الشعبي» أو «الطب البديل» أو «طب البركة». إذ إن أهم سمات هذه الأنواع من الطب هي مخاصمة الأصول والقواعد العلمية، والاعتماد على الخبرات الشخصية والوصفات الشعبية والطب التاريخي والتراثي.

٦- إن الأحاديث الواردة عن النبي – ﷺ – في مجال الطب فيها الصحيح والضعيف، ومنها المكذوب، ولقد أثبتنا بالفعل أن بعض الأحاديث الصحيحة لا تتفق مع ما يقره العلم الحديث، وذلك مثل حديث «الذبابة»، وحديث «لا عدوى»، وفي المقابل فإن هناك أحاديث تتفق مع العلم الحديث، بل سبقت العلم الحديث في الإشارة إلى بعض الحقائق العلمية مثل حديث «الحمى»، وحديث «الطاعون»، كل ذلك يؤكد على بشرية هذه الأحاديث، وأنها اجتهاد شخصي من الرسول – ﷺ –، وليست وحيًا.

٦- معتز الخطيب: وذلك في بحث بعنوان: «الطب النبوي مفهومه ونشأته»[١]:
حيث يقول: «الطب النبوي تعبير مستحدث - بحسب اطلاعي - في حدود القرن الرابع الهجري».

ثم قال: لكن تبقى مسألتان هنا فيما يتعلق بجملة الأحاديث في الطب وغيره، وهما:

الأولى: كيفية الاستدلال بهذه الأحاديث، وإطار العمل بها، فليس كل ما صح يُعمل به، كما هو مقرر في علم أصول الفقه، فقد صحت أحاديث: العمل على خلافها، وبعضهم جمع الأحاديث التي لم يُفتِ بها الفقهاء.

والثانية: وهي فَرْز الأحاديث بالنسبة لتعدد وتركيب شخصية النبي - ﷺ - ووظائفه المقررة، فمنها ما يصدر على صفة النبوة والتبليغ والفتيا فمصدره الوحي، وهو داخل لا شك في الشرعيات، ومنها ما يصدر على صفة الإمامة والقضاء، وما يصدر عنه بوصفه محمدًا الإنسان الذي يكتسب خبراته وتجاربه الحياتية من محيطه الاجتماعي وبيئته الثقافية، وهذا لا مدخل فيه للوحي على التفصيل، وإن كان يبقى في إطار عام هو شخصية النبوة ورفعتها.

إلى أن يقول: «أضف إلى ذلك أنه شتان بين كتاب القانون لابن سينا الذي عُد فتحا في الطب كعلم له كلياته وجزئياته التفصيلية الشاملة، حتى كان المصدر الرئيسي لمهنة الطب، وبين كتب ما يسمى بالطب النبوي، والتي لا ترقى إلى مستوى العلم الشامل، بل هي شذرات من هنا وهناك،

(١) انظر في ذلك البحث المذكور، والذي نشر بموقع إسلام ويب بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١٦م.

وهو في غالبه يدور حول توجيهات عامة، فهو لا يتضمن نظرية طبية محددة حتى يسمى علما».

تلك كانت جملة من الاعتراضات التي اعترض بها بعض من توقفوا في قبول أحاديث الطب النبوي، وبعضهم كان اعتراضه من جهة أن النبي – ﷺ – في الأمور الدنيوية بشر يخطئ ويصيب، ولذلك اعتبروا تلك الأحاديث من هذا القبيل، ولذلك ردوا كل ما لا يتوافق مع ما توصل إليه العلم الحديث، ولكن بعضهم كان معتدلًا فقبل بعض تلك الأحاديث، ورد البعض الآخر، وبعضهم قبل أحاديث الطب النبوي من باب التبرك، وبعضهم بالغ فرد كل أحاديث الطب النبوي، بل وراح يستدل ببعض الممارسات الخاطئة على بطلان وجود ما يسمى بالطب النبوي، وأنه أمر مستحدث لم يوجد إلا في القرن الرابع الهجري.

وبعد عرض بعض تلك الآراء إليك بعض الأدلة التي استدل بها هؤلاء على صحة ما ذهبوا إليه من إنكار الاحتجاج بأحاديث الطب النبوي:

أولا: قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ ﴾[1]، وقوله: ﴿ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا ﴾[2]، وقد تكرر التأكيد على بشرية الرسول، بخلاف أمور الشريعة، فإن كلامه فيها لا يستقر فيه خطأ، كما هو ثابت في علم أصول الفقه، فالأصل استمرار حاله في أمور الدنيا كما كان قبل النبوة، لما لم يدل على انتقاله عن ذلك دليل.

(١) سورة الكهف الآية رقم (١١٠)، وسورة فصلت الآية رقم (٦).
(٢) سورة الإسراء الآية رقم (٩٣).

ثانيا: بعض الأحاديث التي أيدت ذلك، ومنها حديث تأبير النخل في صحيح مسلم، «قدم النبي – ﷺ – المدينة، فإذا هم يأبرون النخل – يقول: يلقحون النخل – فقال: ما تصنعون ؟ قالوا: كنا نصنعه، قال: لعلكم لو لم تفعلوا كان خيرًا، فتركوه، فنفضت، فذكروا ذلك له، فقال: إنما أنا بشر، إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأي فإنما أنا بشر»(١)، وشبيه به قول رسول الله ﷺ: «إنما أنا بشر، فما حدثتكم عن الله فهو حق، وما قلت فيه من قبل نفسي فإنما أنا بشر أخطئ وأصيب»(٢).

وحديث أن النبي – ﷺ – قال: «إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضي له على نحو ما أسمع، فمن قضيت له بحق أخيه شيئًا فلا يأخذه، فإنما أقطع له قطعة من النار»(٣)، وهذا الحديث برواياته المختلفة، يؤصل فيه النبي – ﷺ – أصلا عظيما في الشريعة ويبينه لنا، ويشعرنا بأن بعض أفراد الأمة قد يكونون أحيانا أعلم منه – ﷺ – بما يتقنونه من أمور الدنيا، والمقصود أهل الخبرة في كل فن وصناعة، وأنه لا داعي شرعًا لالتفاتهم إلى ما يصدر عنه – ﷺ – من ذلك إلا كما يلتفتون إلى قول غيره من الناس.

وحديث الحباب بن المنذر – ﷺ – أنه قال للنبي – ﷺ – في غزوة

(١) رواه مسلم في كتاب: الفضائل، باب: وجوب امتثال ما قاله – ﷺ – شرعًا دون ما ذكره من معايش الدنيا على سبيل الرأي (٢٣٦٢) من حديث رافع بن خديج.

(٢) رواه البزار (٤٧٢٦)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٤٢٩/١): وإسناده حسن إلا أن إسماعيل بن عبد الله الأصبهاني شيخ البزار لم أر من ترجمه.

(٣) رواه البخاري في كتاب: الشهادات، باب: من أقام البينة بعد اليمين (٢٤٨٣).

بدر: يا رسول الله، أرأيت هذا المنزل، أمنزل أنزلكه الله، ليس لنا أن نتقدمه، ولا نتأخر عنه، أم هو الرأي والحرب والمكيدة ؟ قال: بل هو الرأي والحرب والمكيدة. فقال: يا رسول الله، فإن هذا ليس بمنزل، فانهض حتى تأتي أدنى ماء من القوم، فننزله، ثم نغور ما وراءه من القلب، ثم نبني عليه حوضًا فنملؤه ماء، ثم نقاتل القوم فنشرب ولا يشربون، فقال رسول الله – ﷺ –: لقد أشرت بالرأي[1].

ومنه حديث عائشة – ﷺ – قالت: «كان رسول الله – ﷺ – يسقم عند آخر عمره، أو في آخر عمره، فكانت تقدم عليه وفود العرب من كل وجه، فينعتون له الأنعات، وكنت أعالجها له»[2].

ثالثًا: أن هناك الكثير من أحاديث الطب النبوي – ﷺ – حصل تعارض بينها وبين غيرها، كالتعارض الواقع في أحاديث العدوى، فهناك أحاديث تنفي وجود العدوى، وأخرى تثبتها، وهذا يجعل الثقة بها محل نظر.

رابعًا: أن مصطلح الطب النبوي لم يظهر إلا في القرن الرابع الهجري، حيث صنف أبو بكر بن السني (٣٦٤هـ) كتاب «الطب في الحديث»، وصنف أبو عبيد بن الحسن الحراني (٣٦٩هـ) كتاب «الطب النبوي»، وتوالت المصنفات بعدئذ بهذا الاسم لأبي نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ) وأبي العباس المستغفري (٤٣٢هـ) وأبي القاسم النيسابوري (٤٠٦هـ) وغيرهم وصولًا إلى القرن الثامن والتاسع الهجريين؛ إذ نجد مصنفات للذهبي (٧٤٨هـ)

(١) رواه ابن إسحاق بإسناد منقطع، (السيرة النبويةلابن هشام (٣١٣/٢).

(٢) رواه أحمد في المسند (٢٣٢٤٤)، والطبرانيُّ في "الأوسط" (٦٠٦٧)، وإسناده حسن بالمتابعة.

وابن قيم الجوزية (٧٥١هـ) ثم السخاوي (٩٠٢هـ) والسيوطي (٩١١هـ)، وكذلك نجد أن الأئمة مالكًا والبخاري ومسلم وغيرهم حين صنفوا في الطب لم يعنونوا لكتبهم بعنوان: «الطب النبوي»، وهذا يدل على أن هذا المسمى مستحدث.

خامسًا: أن الطب النبوي ليس إلا مجرد طب بدائي كان سائدًا في جزيرة العرب فأخذ النبي – ﷺ – منه وترك، وكانت له فيه آراء واجتهادات وأحاديث مثل غيره من أمور الدنيا.

سادسًا: أنه لا يمكن مقارنة هذا الطب البدائي بالطب الحديث ؟ ومن ثم لا مكان له الآن على خريطة الطب الحديث، ولكن مكانه الطبيعي يقع داخل إطار ما يسمى بـــ«الطب الشعبي» أو «الطب البديل» أو «طب البركة».

سابعًا: أن الأحاديث الواردة عن النبي – ﷺ – في مجال الطب فيها الصحيح والضعيف، ومنها المكذوب، وأن هناك بعض الأحاديث الصحيحة لا تتفق مع ما يقره العلم الحديث، وذلك مثل حديث «الذبابة»، وحديث «لا عدوى»، وفي المقابل فإن هناك أحاديث تتفق مع العلم الحديث، بل سبقت العلم الحديث في الإشارة إلى بعض الحقائق العلمية مثل حديث «الحمى»، وحديث «الطاعون»، كل ذلك يؤكد على بشرية هذه الأحاديث، وأنها اجتهاد شخصي من الرسول – ﷺ –، وليست وحيًا.

ثامنًا: أنه بالمقارنة بين كتب الطب كالقانون لابن سينا وبين كتب الطب النبوي نجد أنه لا مجال للمقارنة، فكتب الطب النبوي لا ترقى إلى مستوى العلم الشامل، بل هي شذرات من هناك وهناك، وهو في غالبه يدور حول توجيهات عامة، فهو لا يتضمن نظرية طبية محددة حتى يسمى علمًـــا،

بينما كتاب الطب لابن سينا يعد فتحًا في الطب كعلم له كلياته وجزئياته التفصيلية الشاملة، حتى كان المصدر الرئيسي لمهنة الطب.

تاسعًا: أن أمور الدنيا والطب في تغير وتبدل مستمر، وهذه الأمور المتغيرة لا تجوز على وحي مَن لا يبدل القول لديه.

تلك كانت أهم الشبهات والإشكالات والاعتراضات التي ساقها المعارضون لقضية الطب، وهي في حقيقة الأمر مجرد إشكالات واعتراضات سيتبين أنها محض خيالات لا ظل لها من الحقيقة، وسنتناولها بالنقد والمناقشة في الفصل التالي.

الفصل الثاني: مناقشة آراء وأدلة المعارضين

وهذا الفصل يشتمل على مبحثين، تناولت فيهما مناقشة آراء المعارضين مؤيدًا تلك المناقشة بالأدلة، ثم ذكرت القول الراجح في المسألة.

المبحث الأول: مناقشة آراء المعارضين

بعد هذا العرض لأدلة الفريق الثاني الذي يرى أن هذه الأحاديث التي تصف علاجًا لبعض الأمراض مما لم ينص النبي – ﷺ – فيه على أنه تلقى ذلك من الوحي ليست حجة، وأنها تطرح إذا خالفها البحث العلمي، لابد من مناقشة هذه الأدلة.

١) <u>أما كلام ابن خلدون فهو كلام لا دليل عليه</u>، وقد رد عليه العلماء، فيقول الدكتور/ محمد أحمد السنهورى: أما قول ابن خلدون: «والطب المنقول في الشرعيات ليس من الوحي في شيء، وأنه – ﷺ – لم يبعث لتعريف الطب»، هذا الكلام يناقض الواقع والحقيقة؛ لأنه من المعلوم والبديهي أن الرسول – ﷺ – كان أميًا، لا يدري ما الكتاب ولا الإيمان، ومن أين له أن يعرف طبائع الدواء أو خصائصه سواء كان هذا الدواء نباتًا أو غذاء إلا إذا كان ربه قد أطلعه عليه؟! كما أن الله – ﷻ – يقول عن العسل: ﴿ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ ﴾، ولم يبين في القرآن الأمراض التي يشفيها هذا العسل، ولكن الرسول – ﷺ – عالج به المبطون أو صاحب الإسهال، فما الذي جعل الرسول – ﷺ – يحدد هذا الدواء بالذات لعلاج هذا المرض؟ وما الذي جعله يصر على أن يتناوله المبطون أكثر من مرة ؟ لابد أن يكون هذا عن طريق الوحي.

ثم ما الذى جعل الرسول – ﷺ – يفضل في دواء الإمساك «السنا»[1] على «الشُّبْرُمُ»[2]، وهما نباتان يستعملان لهذا الغرض[3]، وقد فضَّل الأطباء بعد ذلك ما اختاره الرسول – ﷺ – وتركوا «الشُّبْرُمُ»، وبينوا ضرره وقالوا: إنه غير مأمون، فهل كان الرسول – ﷺ – يملك معملًا للتحليلات؟ كلا إن هذا الأمر لابد أن يكون قد عرف خصائصه من الوحى .

ثم إن كل قانون طبي وضعه الرسول – ﷺ –، وكل دواء نوه عليه لم يستطع طبيب إلى الآن، وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، أن يثبت عكس كلامه فيه، أو يخرم له قاعدة، بل كل يوم يظهر الطب، والعلم، صحة ما ذهب إليه المصطفى – ﷺ –، وصدق الله – ﷻ – إذ يقول: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴾[4].

٢) **أما كون ابن خلدون يريد أن يقيس طب النبى- ﷺ - على قصة تأبير النخل،**

---

(١) السنا: نبات شجيري من الفصيلة القرنية زهره مصفر وحبه مفلطح رَقِيق كلوي الشكل تَقْرِيبًا إِلَى الطول يتداوى بورقه وثمره وأجوده الْحِجَازِي وَيعرف بالسنا الْمَكِّيّ [انظر: القاموس المحيط (٤٥٧/١)].

(٢) رواه الطبراني (٣٩٨/٢٣)، رقم (٩٥٢)، قال الهيثمي (٩٠/٥): رواه الطبراني من طريق ركيح بن أبي عبيدة عن أبيه عن أمه ولم أعرفهم، قلت: والشبرم: ضرب من الشيح، وقيل: هو من العض وهي شجرة شاكة، ولها زهرة حمراء، وقيل: الشبرم ضرب من النبات معروف، وقيل: الشبرم من نبات السهل، له ورق طوال كورق الحرمل، وله ثمر مثل الحمص، واحدته شبرمة. [لسان العرب (٣١٧/١٢) مادة شبرم].

(٣) انظر: زاد المعاد (٣٢٠/٤، ٣٢٨) .

(٤) انظر: الطب في السنة للدكتور محمد أحمد السنهوري (ص: ٢٥٩ – ٢٦١) .

مدعيًا أن طبه كان أمرًا عاديًا ورأيًا شخصيًا له، فهذا قياس خاطئ، ومن الواضح أن هناك فرقًا بين هذا وذاك، فلم يتكلم النبي – ﷺ – عن خصيصة دواء من الأدوية أو غذاء من الأغذية ورجع عنه، بخلاف الأشياء التي كانت اجتهادًا منه، والتي لا تخرج عن الوحي أيضًا.

٣) **وأما ادعاء ابن خلدون بأن الطب النبوى لا يأتى بثمرة ولا نتيجة إلا إذا استعمل على جهة التبرك**، ويستشهد على هذا بقصة دواء المبطون بالعسل، فالرد على هذا بأن أي دواء يستلزم من المريض ثقة منه فى مفعوله، وثقة في طبيبه الذي يداويه، وهذا الكلام معلوم عند الأطباء مسلمهم وغير مسلمهم، قديمهم وحديثهم؛لأن القوى النفسية لها تأثير عجيب فى القوى الجسدية، وهذا عام في كل مريض وكل دواء[١].

٤) **وأما القصة التى وردت عن الرجل الذى شرب العسل بعد أربع جرعات،** فالقصة لم تبين لنا حال المريض، وإنما تكلمت عن أخيه الذى كان واسطة بينه وبين النبي – ﷺ –، ولا نستطيع أن نحكم: هل كان الرجل يشرب العسل تبركًا، أو كان يشربه على أنه دواء، ولا مانع من البركة أيضًا، وأيًّا ما كان هذا الأمر فإن الرجل قد شفي على كل حال، ولو لم تكن في العسل خاصية ضد مرض الرجل لما شفي من مرضه، وقد ثبت طبيًا احتواء العسل على مواد قاتله للميكروبات، وثبت كونه دواء لهذا المرض، هذا وقد تناول الرسول – ﷺ – في طبه أدواء كثيرة، وبين خصائص كثير من الأدوية، النباتي منها وغير النباتي[٢].

---

(١) انظر: زاد المعاد (٤/٧١).

(٢) انظر: الطب فى السنة للدكتور/ محمد أحمد السنهوري (ص: ٢٥٩ – ٢٦١).

٥) **وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ ﴾[١]، وقوله: ﴿ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا ﴾[٢]، وتكرر التأكيد على بشرية الرسول، فإن هذه النصوص القرآنية ليس فيها حجة لما ذهبوا إليه؛ لأن النبي – ﷺ – رسول يوحى إليه، وهذا من جملة الوحي الذي أوحاه الله إليه، ويدخل في عموم قوله تعالى: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾[٣].**

٦) **وأما حديث تأبير النخل، وقوله - ﷺ -: «أنتم أعلم بأمور دنياكم»، وهذا لا يعارض القول بالطب النبوي؛ لأن هذا في أمور الدنيا التي لم يرد فيها نص، أما ما ورد فيه نص صحيح ثابت مما أرشد النبي – ﷺ – إليه ودل عليه أو أمر به فخارج عن هذا.**

٧) **وأما حديث «إنما أنا بشر، فما حدثتكم عن الله فهو حق، وما قلت فيه من قبل نفسي فإنما أنا بشر أخطئ وأصيب»، فهذا لا حجة فيه أيضًا؛ لأن الأحاديث الواردة في الطب النبوي ليست من قبيل البشرية؛ لأن النبي – ﷺ – لم يكن طبيبًا حتى يصف الأدوية للمرضى بحكم خبرته البشرية، ومعلوم أن الطب لا يجوز أن يمارسه إلا من يتقنه؛ لأنه مما يتعلق بصحة الإنسان، بل إن النبي – ﷺ – نهى عن ذلك، فقال: «من تطبب و لم يكن بالطب معروفًا فأصاب نفسًا فما دونها فهو ضامن»[٤]،**

---

(١) سورة الكهف الآية رقم (١١٠).
(٢) سورة الإسراء الآية رقم (٩٣).
(٣) سورة الحشر الآية رقم (٧).
(٤) رواه أبو داود في كتاب: الطب، باب: فيمن تطبب بغير علم (١٩٥/٤)، رقم =

فكيف ينهى – ﷺ – عن شيء ثم يفعله؟

٨) وأما حديث أن النبي - ﷺ - قال: «إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضي له على نحو ما أسمع، فمن قضيت له بحق أخيه شيئًا فلا يأخذه، فإنما أقطع له قطعة من النار»[(١)]، فهذا لا حجة فيه، فهو يبين أن القضاء يكون بما يسمعه القاضي من حجج لا بما يعلمه.

قال ابن حجر: الحديث حجة لمن أثبت أنه قد يحكم بالشيء في الظاهر، ويكون الأمر في الباطن بخلافه، ولا مانع من ذلك إذ لا يلزم منه محال عقلًا ولا نقلًا، ومن حجج من أجاز ذلك قوله – ﷺ – : «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم»[(٢)]، فيحكم بإسلام من تلفظ بالشهادتين ولو كان في نفس الأمر يعتقد خلاف ذلك، والحكمة في ذلك مع أنه كان يمكن اطلاعه بالوحي على كل حكومة أنه لما كان مُشرِّعًا كان

= (٤٥٨٦)، والنسائي في كتاب: الديات، باب: صفة شبه العمد (٥٢/٨)، رقم (٤٨٣٠)، وابن ماجه في كتاب: الطب، باب: فيمن تطبب ولم يعلم منه طب (١١٤٨/٢)، رقم (٣٤٦٦)، والحاكم (٢٣٦/٤)، رقم (٧٤٨٤)، وقال: صحيح الإسناد، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وقال ابن حجر: صححه الحاكم وهو عند أبي داود و النسائي و غيرهما إلا أن من أرسله أقوى ممن وصله (بلوغ المرام: ٢٥٠/١).

(١) رواه البخاري في كتاب: الشهادات، باب: من أقام البينة بعد اليمين (٢٤٨٣).

(٢) رواه البخاري في كتاب: الإيمان، باب: { فإن تابوا وأقاموا الصلاة } (١٧/١)، رقم (٢٥)، ومسلم في كتاب: الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله (٥٣/١)، رقم (٢٢).

يحكم بما شرع للمكلفين ويعتمده الحكام بعده، ومن ثم قال: «إنما أنا بشر» أي في الحكم بمثل ما كلفوا به.

وأشار البخاري في إيراده حديث عائشة في قصة ابن وليدة زمعة حيث حكم – ﷺ – بالولد لعبد بن زمعة، وألحقه بزمعة ثم لما رأى شبهة بعتبة أمر سودة أن تحتجب منه احتياطًا، ومثله قوله في قصة المتلاعنين لما وضعت التي لوعنت ولدًا يشبه الذي رميت به: «لولا الأيمان لكان لي ولها شأن»(١)، فأشار البخاري إلى أنه – ﷺ – حكم في بن وليدة زمعة بالظاهر، ولو كان في نفس الأمر ليس من زمعة، ولا يسمى ذلك خطأ في الاجتهاد، ولا هو من موارد الاختلاف في ذلك.

وسبقه إلى ذلك الشافعي فإنه لما تكلم على حديث الباب قال: «وفيه أن الحكم بين الناس يقع على ما يسمع من الخصمين بما لفظوا به، وإن كان يمكن أن يكون في قلوبهم غير ذلك، وأنه لا يقضى على أحد بغير ما لفظ به، فمن فعل ذلك فقد خالف كتاب الله وسنة نبيه»، قال: «ومثل هذا قضاؤه لعبد بن زمعة بابن الوليدة فلما رأى الشبه بينًا بعتبة قال: احتجبي منه يا سودة»(٢).

قال ابن حجر: ولعل السر في قوله: انما أنا بشر امتثال قول الله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ﴾(٣): أي في إجراء الأحكام على الظاهر الذي يستوي

---

(١) رواه أبو داود في كتاب: الطلاق، باب: في اللعان (٢٢٥٦) عن ابن عباس، وإسناده حسن بمجموع طرقه ومتابعاته.

(٢) رواه البخاري في كتاب: البيوع، باب: تفسير المشبهات (٤٠٥٢).

(٣) سورة الكهف الآية رقم (١١٠).

فيه جميع المكلفين، فأمر أن يحكم بمثل ما أمروا أن يحكموا به ليتم الاقتداء به وتطيب نفوس العباد للانقياد إلى الأحكام الظاهرة من غير نظر إلى الباطن، والحاصل أن هنا مقامين:

أحدهما: طريق الحكم وهو الذي كلف المجتهد بالتبصر فيه، وبه يتعلق الخطأ والصواب.

والآخر: ما يبطنه الخصم ولا يطلع عليه الا الله ومن شاء من رسله فلم يقع التكليف به[1].

وأما الطب النبوي فقضية أخرى يخبر فيها النبي – ﷺ – بما تلقاه من الوحي في ذلك، وليس من باب الحكم بالخبرة البشرية كما مر، فيكون الاستشهاد بالحديث في غير موضعه.

٩) وأما حديث الحباب بن المنذر - رضي الله عنه - أنه قال للنبي – ﷺ – في غزوة بدر: يا رسول الله ! أرأيت هذا المنزل، أمنزل أنزلكه الله، ليس لنا أن نتقدمه، ولا نتأخر عنه، أم هو الرأي والحرب والمكيدة ؟ قال: بل هو الرأي والحرب والمكيدة .. الخ[2].

وهذا أيضًا في قضية الشورى وأخذ الرأي فيما لا وحي فيه، بدليل أن الصحابي سأل قبل أن يشير، فلو أن النبي – ﷺ – قال له بل بوحي لسكت، والطب النبوي من باب الوحي.

---

(١) انظر: فتح الباري (١٣/١٧٥).

(٢) رواه ابن إسحاق بإسناد منقطع، (السيرة النبوية لابن هشام (٢/٣١٣).

١٠) **١٠ - وأما عن حديث عائشة** - رضي الله عنها - **قالت: «كان رسول الله – ﷺ – يسقم عند آخر عمره، أو في آخر عمره، فكانت تقدم عليه وفود العرب من كل وجه، فينعتون له الأنعات، وكنت أعالجها له»**[1]**، فهذا لا دليل فيه، فهو يتكلم عن معرفة عائشة بالطب، ثم هو يبين من جهة أخرى أن النبي – ﷺ – لم يكن خبيرًا بالطب، بدليل أن الأطباء كانوا ينعتون له الأدوية ليتعالج بها، ولو كان عالمًا بالطب لما تكلموا في ذلك، ثم هذا كان في آخر حياته، ومعظم أحاديث الطب في حياته – ﷺ –، مما يجعل الاستدلال بالحديث غير سديد، بل ويؤيد ما ذهبنا إليه من أن ما أخبر به كان بوحي من الله، وما في الحديث مما أخبره به الأطباء، فتعلمت منه السيدة عائشة الطب، وجعلت تطببه به – ﷺ – ولم ينكر عليها؛ لأنه – ﷺ – أُمر بالتداوي، ولو كان الطب النبوي – ﷺ – كما يزعم هؤلاء أنه أمر دنيوي – يقلد النبي – ﷺ – فيه غيره، ويتكلم فيه بخبرته الشخصية، وما تلقاه من بيئته التي عاش فيها – لباشر معالجة نفسه بها، ولكنه لم يفعل وتوقف في ذلك، وهذا يعني أن ما كان يأمر به الصحابة من التداوي ببعض الأدوية كان بوحي من الله، وما المانع من ذلك، والذي خلق الأدوية وعالم بخصائصها وهو الله أن يعلمه من ذلك بالوحي.**

---

(١) رواه أحمد في المسند (٢٣٢٤٤)، والطبراني في الأوسط (٦٠٦٧)، وإسناده حسن بالمتابعة.

١١) وأما حديث: «ما ملأ آدمي وعاء شرا من بطنه، بحسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه، فإن كان لا محالة فثلث لطعامه، وثلث لشرابه، وتلث لنفسه»، فهو وصف دقيق من طبيب ماهر، قال القرطبي في شرح الأسماء: لو سمع بقراط بهذه القسمة لعجب من هذه الحكمة، وقال الغزالي: ذكر هذا الحديث لبعض الفلاسفة فقال: ما سمعت كلامًا في قلة الأكل أحكم من هذا»[١]، ونحن نعلم أنه - ﷺ - لا علم له بالطب ولم يكن طبيبًا، فوضح أنه بوحي من الله - ﷻ -، وليس من قبيل الإخبار عن ممارسة وعادة.

١٢) وأما حديث «من تصبَّح كل يوم بسبع تمرات عجوة لم يضره في ذلك اليوم سم ولا سحر»، فهو أيضًا بوحي من الله - ﷻ -، والتمر الوارد في الحديث كما هو معلوم مخصوص بتمر العالية من المدينة، وهو التمر الذي غرس النبي - ﷺ - نخله بيده، قال النووي: «وفضيلة التصبح بسبع تمرات منه وتخصيص عجوة المدينة دون غيرها وعدد السبع من الأمور التى علمها الشارع ولا نعلم نحن حكمتها، فيجب الإيمان بها واعتقاد فضلها والحكمة فيها، وهذا كأعداد الصلوات، ونصب الزكاة وغيرها»[٢].

وقال عياض: «تخصيصه ذلك بعجوة العالية، وبما بين لابتي المدينة يرفع هذا الاشكال، ويكون خصوصًا لها، كما وجد الشفاء لبعض الأدواء في الأدوية التي تكون في بعض تلك البلاد دون ذلك الجنس في غيره لتأثير

(١) فتح الباري لابن حجر (٥٢٨/٩).
(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (٣/١٤).

يكون في ذلك من الأرض أو الهواء»[1].

قلت: ومن هنا يتضح أن التصبح بسبع تمرات عجوة من تمر المدينة أمر جاء بوحي من الله، وإلا فالأمر في الكمية التي يتناولها الشخص من العلاج كما نعلم من جهة الطب يختلف من شخص لآخر، لكن هنا ذكر السبعة لكل أحد دون تفريق بين شخص وآخر، صغير وكبير، مما يعني أن الأمر من قبل الوحي، كما أن تخصيص العلاج من مكان بعينه لم يقل به طبيب من الأطباء عبر التاريخ، فلما خص تمر المدينة بعينه، فلم يعد الأمر إلا أن يكون بوحي من الله لرسوله – ﷺ – ولا تدرك الحكمة منه إلى الآن، ولعل إخضاع هذا الأمر للتجربة يومًا ما يكشف لنا وجها من وجوه الإعجاز في الطب النبوي.

١٣) **وأما حديث أبي هريرة** - رضي الله عنه -: «**العجوة من الجنة، وفيها شفاء من السم، والكمأة من المن، وفيها شفاء للعين**»[2]، فهو شاهد في نفسه بأنه بالوحي، فكيف عرف النبي – ﷺ – أن العجوة من الجنة إلا بالوحي، وكيف عرف أنها شفاء من السم، ولم يرد عن أحد من الأطباء العلاج بالعجوة، مما يدل على أن ذلك لا من طريق العادة بل بطريق الوحي، وأما الكمأة وكونها من المن وأنها شفاء للعين فأيضًا من طريق الوحي؛ لأن النبي – ﷺ – أرشد إلى أهميتها، لكن لم تكن تستعمل

(١) انظر: إكمال المعلم (٥٤١/٦)، فتح الباري لابن حجر (٢٤٠/١٠).

(٢) رواه الترمذي في كتاب: الطب، باب: ما جاء في الكمأة والعجوة (٢٠٦٦)، وقال: حسن غريب، وابن ماجه في كتاب: الطب، باب: الكمأة والعجوة (٣٤٥٥)، وأحمد (٣٥٦/٢)، رقم (٨٦٥٣)، وإسناده حسن.

للاستشفاء للعين بالاكتحال بمائها كالإثمد، لكن أخبر النبي – ﷺ – عن ذلك بطريق الوحي وليس العادة.

وإليك ما ساقه النووي مما وقع لأحد الصالحين في الاستشفاء بمائها إيمانًا بكلام النبي – ﷺ – وأن كلامه بوحي من الله، وليس طبًا شعبيًا اكتسبه من بيئته كما يزعم بعضهم، قال النووي: «والصحيح بل الصواب أن ماءها مجردًا شفاء للعين مطلقًا، فيعصر ماؤها، ويجعل فى العين منه، وقد رأيت أنا وغيري في زمننا من كان عمي وذهب بصره حقيقة، فكحل عينه بماء الكمأة مجردًا، فشفي وعاد إليه بصره، وهو الشيخ العدل الأيمن الكمال ابن عبد الله الدمشقي[1]، صاحب صلاح ورواية للحديث، وكان استعماله لماء الكمأة اعتقادًا في الحديث وتبركًا به»[2]، فما قول المعترضين في هذا الكلام من الإمام النووي: هل ما زال الأمر مجرد اجتهاد شخصي من النبي – ﷺ – متأثرًا فيه ببيئته؟ أم هو وحي من رب العالمين؟

لكن الحافظ ابن حجر ذكر ضابطًا لذلك الأمر، وهو يؤيد ما ذهبت إليه من أن الطب النبوي لا يطبق بدون دراسة ولا وعي، بل لابد من استعمال الضوابط التي ذكرناها، فقال الحافظ ابن حجر: «وينبغي تقييد ذلك بمن عرف من نفسه قوه اعتقاد في صحة الحديث والعمل به، كما يشير إليه

(١) قال ابن حجر: «الكمال المذكور هو كمال الدين بن عبد العزيز بن عبد المنعم ابن الخضر يعرف بابن عبد بغير إضافة الحارثي الدمشقي من أصحاب أبي طاهر الخشوعي سمع منه جماعة من شيوخ شيوخنا عاش ثلاثا وثمانين سنة ومات سنة اثنتين وسبعين وستمائة قبل النووي بأربع سنين» [فتح الباري (١٠/١٦٥)].

(٢) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١٤/٥).

آخر كلامه، وهو ينافي قوله أولًا: «مطلقا»، وقد أخرج الترمذي في جامعه بسند صحيح إلى قتادة قال: حدثت أن أبا هريرة – ﷺ – قال: «أخذت ثلاثة أكمؤ أو خمسًا أو سبعًا فعصرتهن، فجعلت ماءهن في قارورة فكحلت به جارية لي فبرئت»، وقال ابن القيم: اعترف فضلاء الأطباء أن ماء الكمأة يجلو العين منهم المسبحي وابن سينا وغيرهما، والذي يزيل الإشكال عن هذا الاختلاف أن الكمأة وغيرها من المخلوقات خلقت في الأصل سليمة من المضار، ثم عرضت لها الآفات بأمور أخرى من مجاورة أو امتزاج أو غير ذلك من الأسباب التي أرادها الله تعالى، فالكمأة في الأصل نافعة لما اختصت به من وصفها بأنها من الله، وإنما عرضت لها المضار بالمجاورة، واستعمال كل ما وردت به السنة بصدق ينتفع به من يستعمله، ويدفع الله عنه الضرر بنيته، والعكس بالعكس، والله أعلم»(١).

قلت: وفي هذا الكلام ما يؤكد أن النبي – ﷺ – ينقل وحيًا عامًا؛ لأنه ليس طبيبًا يعرف خواص الأشياء، وإنما هو مبلغ عن الله الذي خلق الداء والدواء، أما الأطباء فإنهم هم المنوط بهم البحث والتدقيق في كلام الوحي، وهم الذين يمكنهم وصف الكمية، وبيان الكيفية الصحيحة لتناول العقاقير والأدوية، وهو أمر متفق عليه عند الجميع، فالأدوية تباع في الصيدليات، ولكن لا تصرف إلا بأمر من الطبيب المختص، والنبي – ﷺ – يذكر الدواء بوحي من الله، والأطباء هم الذين يحددون المقدار الذي يصلح، ولمن يصلح.

(١) انظر: فتح الباري (١٠/١٦٥).

١٤) **وأما حديث ابن عباس: «الحمى من فيح جهنم فأبردوها بالماء»**[١]، فقد قال ابن حجر: «اعترض بعض سخفاء الأطباء على هذا الحديث بأن قال: اغتسال المحموم بالماء خطر يقربه من الهلاك؛ لأنه يجمع المسام ويحقن البخار ويعكس الحرارة إلى داخل الجسم فيكون ذلك سببًا للتلف، قال الخطابي: غلط بعض من ينسب إلى العلم فانغمس في الماء لما أصابته الحمى فاحتقنت الحرارة في باطن بدنه فأصابته علة صعبة كادت تهلكه فلما خرج من علته قال قولًا سيئًا لا يحسن ذكره، وإنما أوقعه في ذلك جهله بمعنى الحديث، والجواب أن هذا الإشكال صدر عن صدر مرتاب في صدق الخبر، فيقال له أولًا: من أين حملت الأمر على الاغتسال؟ وليس في الحديث الصحيح بيان الكيفية فضلًا عن اختصاصها بالغسل، وإنما في الحديث الإرشاد إلى تبريد الحمى بالماء، فإن أظهر الوجود أو اقتضت صناعة الطب أن انغماس كل محموم في الماء أو صبه إياه على جميع بدنه يضره فليس هو المراد، وإنما قصد – ﷺ – استعمال الماء على وجه ينفع فليبحث عن ذلك الوجه ليحصل الانتفاع به»[٢].

فقد تبين لك أن الأطباء ينكر بعضهم الاستشفاء بالماء للمحموم، ومنهم من طعن في الحديث، ثم هنا الشيخ يقول إن النبي – ﷺ – قاله على سبيل العادة، ولو كان من باب العادة لما قاله؛ وكيف يكون من العادة وهو يخبر

(١) رواه البخاري في كتاب: الطب، باب: الحمى من فيح جهنم (٥٣٩٣)، ومسلم في كتاب: السلام، باب: لكل داء دواء واستحباب التداوي (٢٢١٠).

(٢) فتح الباري لابن حجر (١٠/١٦٧).

أنه من فيح جهنم، فكيف عرف أنه من فيح جهنم، وهل جهنم تعرف من طريق العادة ؟

١٥) وحديث: «الحبة السوداء شفاء من كل داء إلا السام»، ليس من باب العادة، وإن كانت العادة جرت باستعمالها في التداوي، ولكن لعل العلم الحديث يكتشف فيها سرًا بعيدًا عن كونها من الأدوية المستعملة طبيًا عبر العصور، ووصفها بكونها شفاءً من كل داء لا يتأتى من طريق العادات، وإلا لبين الحديث الكمية المحددة منها لكل مرض؛ لأنها كما بين الأطباء تؤخذ بمقادير محددة، مما يدل على أن وصف النبي – ﷺ – لها بكونها علاجًا لكل داء بتوقيف رباني، وليس من قبيل العادات؛ إذ ربما يتداوي بها مريض بطريقة خاطئة فيهلك.

قال ابن حجر: « ويؤخذ من ذلك أن معنى كون الحبة شفاء من كل داء أنها لا تستعمل في كل داء صرفًا، بل ربما استعملت مفردة، وربما استعملت مركبة، وربما استعملت مسحوقة وغير مسحوقة، وربما استعملت أكلًا وشربًا وسعوطًا وضمادًا»(١).

وقال ابن حجر أيضًا: « وقد قال أهل العلم بالطب: إن طبع الحبة السوداء حار يابس، وهي مذهبة للنفخ، نافعة من حمى الربع والبلغم، مفتحة للسدد والريح، مجففة لبلة المعدة، وإذا دقت وعجنت بالعسل وشربت بالماء الحار أذابت الحصاة وأدرت البول والطمث، وفيها جلاء وتقطيع، وإذا دقت وربطت بخرقة من كتان وأديم، شمها نفع من الزكام البارد، وإذا نقع منها سبع حبات في لبن امرأة وسعط به صاحب اليرقان أفاده، وإذا

(١) فتح الباري لابن حجر (١٠/١٤٤).

شرب منها وزن مثقال بماء أفاد من ضيق النفس، والضماد بها ينفع من الصداع البارد، وإذا طبخت بخل وتمضمض بها نفعت من وجع الأسنان الكائن عن برد، وقد ذكر ابن البيطار وغيره ممن صنف في المفردات في منافعها هذا الذي ذكرته وأكثر منه»[(١)].

١٦) **وحديث: «إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فامقلوه، فإن في أحد جناحيه داء، وفي الآخر دواء»**، وفي رواية: «وإنه يتقي بجناحيه الذي فيه الداء، فليغمسه كله»، هذا أيضًا لابد من اطلاع النبي – ﷺ – عليه بطريق الوحي؛ لأنه – ﷺ – ليس لديه معمل ليعلم من خلاله اشتمال الذبابة على الداء والمضاد الحيوي لهذا الداء كما أثبتت بعض البحوث الطبية الحديثة[(٢)]، بل على العكس الذباب معروف بكونه يحمل الأمراض، فمن

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١٠/١٤٥).

(٢) انظر على سبيل المثال: ما كتبه الدكتور/ مصطفى إبراهيم حسن، أستاذ الحشرات الطبية ومدير مركز أبحاث ودراسات الحشرات الناقلة للأمراض، حيث كتب بحثًا عنوانه: «الداء والدواء في جناحي الذباب»، وهو منشور على شبكة الإنترنت (htb://www.eagaz.org/pdf/12.pdf): ذكر فيه أن هناك العديد من أنواع البكتيريا الموجودة على أجنحة الذباب، وأن أكثر أنواع البكتيريا شراسة هو نوع يسمى [B.circulans]، الذي يفرز مادة مضادة للحيوية لكثير من أنواع البكتيريا الأخرى السالبة منها والموجبة، وقد لوحظ تواجد هذه البكتريا بكثافة عالية على جناح الذبابة الأيمن، كما لوحظ وجود أنواع من الفطريات التي تفرز أيضًا مواد مضادة للحيوية لكثير من أنواع البكتريا، بل واتضح قدرة البكتيريا [B.circulans] على قتل الأنواع الأخرى للبكتيريا في زمن قصير.. الخ كلامه المهم في هذا البحث.

باب الحميَّة كان ينبغي أن يحذر النبي – ﷺ – من الذباب، لا أن يأمر بغمسه في الطعام، وهو ناقل للجراثيم، مما يدل على أن إخباره – ﷺ – بذلك إنما بوحي من الله لا من قبل العادة والتجارب البشرية.

١٧) وأما الأحاديث الواردة في العدوى، كحديث أبي هريرة: «لا يُوردَن ممرض على مصح»، وحديث أبي هريرة: «لا عدوى ولا صفر ولا هامة»، فهي متعارضة في ظاهرها، فكيف يقال إنها من قبيل العادة، وهي مما اختلفت أنظار العلماء فيها، ثم يأتي العلم الحديث ليثبت وجود العدوى في بعض الأمراض دون بعض، وقبول بعض الأجسام للعدوى دون بعض، مما يعني أن النبي – ﷺ – أخبر بالوحي عن ذلك، وليس من قبيل نفسه؛ لأن الطبيب لا يخبر بالشيء ثم يرجع فينفيه، ويترك الأمر هكذا تارة بالنفي وتارة بالوجود، بل يقول اكتشفت أن الأمر الأول غير صحيح، والثاني هو الصحيح، وهنا لم يحدث هذا ولا ذاك، حتى جعل العلماء ذلك من الأحاديث المتعارضة، واختلفوا في ذلك اختلافا شديدًا، وما زال العلم يكشف لنا عن أسرار حول هذه النصوص التي ظاهرها التعارض، ولكنها في واقع الأمر ليست متعارضة، ولكن لم يظهر لنا الجواب النهائي في هذا الأمر.

ومن هنا يكون التعارض في عقل الطاعن لا في حقيقة الأمر؛ لأن الحديث ما دام صحيحًا، وثبتت صحته فلابد من حمله على وجه لائق؛ لأن التعارض في كلام الرجل العاقل يدل على اضطرابه وعدم أهليته، فكيف يتعارض كلام من لا ينطق عن الهوى، ومن ثم حمل العلماء حديث العدوى – كما ذكرنا – على اختلاف البيئة والشخص والمرض، وهذا ما أثبته العلم

الحديث، حيث إن هناك بعض الأمراض تحتاج لمناعة قوية كالجزام والطاعون، ولذلك أمر النبي – ﷺ – بالفرار من المجذوم واجتناب أماكن الطاعون، وهناك ما لا يحتاج لتلك المناعة كبعض الأمراض الأخرى، فالسرطان مثلا رغم أنه مرض خبيث لكنه غير معدي، وهناك أشخاص مناعتهم قوية تجعلهم في مأمن من انتقال الأمراض إليهم، ولذلك مثلًا ينصح الأطباء بعزل الأطفال لضعف مناعتهم عن الطفل المريض بالحصبة والجديري، رغم أن الطفل الذي أصيب بالمرض مرة واحدة لا يضره مخالطة مريض الجديري والحصبة حيث إصابته بها أكسبته المناعة ضد تلك الأمراض.

١٨) **وأما أحاديث الطاعون**: «إذا سمعتم بالطاعون في أرض فلا تدخلوها، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها»، فالطاعون لم يقع في عهد النبي – ﷺ – حتى يقال إن النبي – ﷺ – أخبر به عن طريق العادة، وإنما وقع أول ما وقع في زمن عمر – ﷺ – بالشام، وقد سئل عنه النبي – ﷺ – فقال: «الطاعون رجس أرسل على طائفة من بني إسرائيل»[(١)]، فمن الذي أخبره بأنه رجس، ولماذا يحمل إخباره بأنه رجس على أنه بوحي، ولا يحمل أمره بالابتعاد عنه على أنه من قبيل العادة، ولما أخبر عمر – ﷺ – عن ذلك لماذا أخذ به، وهو من قبيل العادة، وليس من باب الوحي والطب النبوي، وهو المعروف بإعماله – ﷺ – لفهمه في كثير من القضايا التي وردت فيها أحاديث عن النبي – ﷺ –، ولكن عمر بإلهامه المعروف كان يخالفها؛ لأنه يرى أن

(١) رواه البخاري (٣٢١٥)، ومسلم (٤١٠٨).

الحديث ليس على ظاهره، أو مخالف لما يعرفه عن النبي – ﷺ –، فيبادر للإنكار على راويه، ويتهمه بالغلط كما في حديث فاطمة بنت قيس قالت: «طلقني زوجي ثلاثا، فجئت إلى النبي – ﷺ – فسألته، فقال: «لا نفقة لك ولا سكنى»، فقال: قال عمر: «لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا – ﷺ – لها النفقة والسكنى»[1]، ولكن هنا سلم الأمر ولم يخالف مما يدل على أن الأمر وحي.

١٩) **وأما حديث: «إن في أبوال الإبل وألبانها شفاء»**[2]، فهو حديث ضعيف، لكن يشهد له حديث الصحيحين في أمر النبي – ﷺ – العرنيين بشرب ألبان الإبل و أبوالها[3]، وقد اختلف العلماء في طهارة أبوال الإبل، فمنهم من يرى نجاستها، وأنها يباح شربها للتداوي وهو ضرورة[4]،

---

(١) رواه مسلم في كتاب: الطلاق، باب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها (٨٠/١٠) رقم (١٤٨٠) (٤٦)، وأبو داود في كتاب: الطلاق، باب: من أنكر على فاطمة بنت قيس ذلك (٣٧٦/٤) رقم (٢٢٨٨)، والترمذي في كتاب: اللعان، باب: ما جاء في المطلقة ثلاثا لا سكنى لها ولا نفقة (٤٨/٤) رقم (١١٨)، وقال: حسن صحيح.

(٢) رواه أحمد (٢٥٤٥)، والطبراني في الكبير (١٢٩٧٦) وإسناده ضعيف؛ لأن فيه عبد الله بن لهيعة ضعيف.

(٣) رواه البخاري في كتاب: الحدود، باب: المحاربين من أهل الكفر والردة (٢٣٣)، ومسلم في كتاب: الجهاد، باب: حكم المحاربين والمرتدين (١٦٧١).

(٤) قال العيني في البناية (٤٠٢/١): «ثم عند أبي حنيفة لا يحل شربه للتداوي ولا غيره؛ لأنه لا يتيقين بالشفاء فيه فلا يعرض عن الحرمة، والمرجع إلى ذلك قول الأطباء وقولهم ليس بحجة قطعية، فيجوز أن يكون شفاء لقوم دون قوم لاختلاف الأمزجة..» الخ.

ومنهم من يرى طهارتها[1]؛ لأن النجس يحرم تناوله، ولا يجوز التداوي بمحرم، وقد أتى الأمر بشربها فتكون طاهرة، والعرب كانت تتداوى بها فجاء النبي – ﷺ – مقرا التداوي بها، والإقرار من أنواع التشريع، فلا يصح بحال اعتبار هذا الأمر من الأمور العادية كتأبير النخل؛ لما قلنا من أن الأمر متعلق بصحة المرضى وحياتهم؛ إذ ربما شربوها فماتوا، ولذلك يكون أمر النبي – ﷺ – بتناول أبوال الإبل والتداوي بها من باب الوحي، وليس من قبيل العادة.

٢٠) **وأما قولهم: إن الطب النبوي تعلمه النبي - ﷺ - من بيئته**، فنحن نعلم أن النبي – ﷺ – كان يعيش في أمة أمية، وإن كان البعض منهم قد برع في علوم الطب القائم على التجربة، فمما لاشك فيه أن صحابة النبي – ﷺ – كانوا كذلك؛ فبدل أن يذهبوا للنبي – ﷺ – ليسألوه عن الطب لكان الواجب أن يذهبوا للأطباء، لا سيما والنبي – ﷺ – قد أمرهم بالتداوي، وإذا كان الأمر قائمًا على التجربة، فلماذا يقحم النبي– ﷺ – نفسه في مثل هذه الأمور، ونحن نعلم أنه لم يكن طبيبًا، ولا أثر عنه أنه جلس لطبيب ليتعلم منه، فمن أين عرف هذه الأشياء ؟

البعض يرى أنه عرفه من بيئته، ولكن معنى ذلك أن الجميع كانوا يعلمون ذلك؛ لأن معنى كونه لم يجلس للأطباء ويعرف هذه الأشياء أنها كانت مشهورة ومعروفة للجميع، فإن كانت معروفة فلماذا لم يقم الصحابة بالتداوي بها مباشرة ؟ لا سيما وهم يعلمون أن النبي – ﷺ – لم يكن طبيبًا، ثم أين الدليل على أنه أخذ ذلك من بيئته، لم يرد في ذلك حتى ولو

(١) انظر: العدة شرح العمدة (ص ٢٦)، بداية المجتهد (١/١٥٤).

حديث ضعيف يخبرنا بأنه – ﷺ – كان يتعاطى ذلك من خلال العادات التي جرت عند العرب، بل وابن خلدون لما قال هذا الكلام لم يسق عليه إلا أدلة لا تمت للموضوع بصلة، فهي مجرد نصوص عامة في قضايا عامة.

ثم أين نحن من حديث ابن عمرو – ﷺ – قال: «كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله – ﷺ – أريد حفظه فنهتني قريش، فقالوا: إنك تكتب كل شيء تسمعه من رسول الله – ﷺ –، ورسول الله – ﷺ – بشر يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله – ﷺ –، فقال: «اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج مني إلا حق»[1]، رواه أحمد والحاكم ورجاله ثقات.

لكن ليس لأي أحد أن يتكلم على أحاديث النبي – ﷺ –، ويحاول أن يعالج بها الناس، كما يفعل البعض فيؤذي الناس بجهله، بل لا يصح أن يعالج بهذه الأدوية إلا المتخصصون الذين يعرفون خصائص هذه الأدوية التي وصفها النبي – ﷺ –، وبالتالي يعرفون الكميات المحددة للعلاج، وذلك من خلال التأكد من صحة الحديث وثبوته عن النبي – ﷺ –، وألا يكون ضعيفًا أو موضوعًا، ثم إخضاع هذه الأدوية التي وردت بها الأحاديث للأبحاث العلمية والتجارب الدقيقة، حتى يتوافق الدواء مع الداء فيحدث الشفاء.

٢١) **وأما عن القول بأن مصطلح الطب النبوي لم يظهر إلا في القرن الرابع الهجري**، وهذا يدل على أن هذا المسمى مستحدث.

فإن هذا الكلام متهافت، فتأخر التسمية لا يعني عدم وجود المسمى،

(١) رواه أبو داود في كتاب: العلم، باب: في كتاب: العلم (٣٦٤٦)، وأحمد (٦٥١٠)، وإسناده صحيح.

فكل العلوم تقريبًا لم تدون إلا في القرن الثاني تقريبًا، ولم يطعن أحد في وجودها لأنها مستحدثة، بل كان الطب النبوي موجودًا وكان العلماء يتناقلون الأحاديث ويستعملونها، والطب النبوي يشجع الطب ويدعو إلى العناية به، ولذلك برع الأطباء المسلمون في الطب انطلاقًا من دينهم الذي يدعوهم إلى العلم، ويحث المسلمين على التداوي والأخذ بالأسباب، فكان الطب النبوي فتحًا، ولم يقف حجر عثرة أمام التقدم العلمي، ولو كان مصطلح الطب النبوي بدعة مستحدثة لأنكره أطباء المسلمين وحذروا منه، لكن على العكس استفادوا منه، وقاموا بعمل دراسات جديدة ما زال العالم الغربي يستفيد منها حتى الآن.

٢٢) **وأما القول بأن الطب النبوي مجرد طب بدائي كان سائداً في جزيرة العرب فأخذ النبي - ﷺ - منه وترك**، وكانت له فيه آراء واجتهادات وأحاديث مثل غيره من أمور الدنيا.

فهذا كلام لا ظل له من الحقيقة، فالنبي – ﷺ – لم يكن طبيبًا حتى نقول كانت له آراء واجتهادات في الطب الذي كان في عصره، بل وصف النبي – ﷺ – بعض الوصفات الطبية بوحي من الله تعالى: كوصفه – ﷺ – للعرنيين شرب ألبان وأبوال الإبل، وقد شفي القوم من تناول ذلك الدواء النبوي، ولو كان الأمر تجربة لما حمل بعض العلماء –كالإمام أبي حنيفة – الأمر بتناول البول على الخصوصية بهؤلاء القوم؛ لأن البول عنده نجس، والشرع قد نهى عن تناول المحرمات، والنجس من المحرمات، ولكن جاز لهؤلاء القوم تناول البول؛ لأن هذا من الوحي، ومن ثم يكون خاصًا بهم[1]،

(١) قال العيني في البناية (٤٠٢/١): «ثم عند أبي حنيفة لا يحل شربه للتداوي ولا =

وإن كان المالكية والحنابلة استنبطوا من الحديث طهارة بول الإبل[1]، وهذا يدل أيضًا على دقة العلماء في التعامل مع ما ورد عن النبي - ﷺ - من أحاديث، وذلك لأن الطب النبوي وحي، وليس أمرًا دنيويًا كما يزعم هؤلاء.

٢٣) **أما القول بأنه لا يمكن مقارنة هذا الطب البدائي بالطب الحديث**، ومن ثم لا مكان له الآن على خريطة الطب الحديث، ولكن مكانه الطبيعي يقع داخل إطار ما يسمى بـ«الطب الشعبي» أو «الطب البديل» أو «طب البركة».

فإن هذا باطل من القول وزور، فطب البركة والبديل والطب الشعبي أمر قائم على الخرافات والخزعبلات، ولكن الطب النبوي الصادر من مشكاة النبوة لا يتعامل معه بهذه السفاهة، فالحديث ما دام قد ثبتت نسبته إلى النبي - ﷺ - فهو من الوحي، ويخضع للتجربة العلمية، ويظن به الذي هو أحسن، لا أن يسخر منه ويقال عنه بأنه طب شعبي وطب بركة، والعجيب أن الطب الشعبي الصيني وجد مكانه في العالم، ويتم العلاج به بصورة علمية، ولم يعترض عليه أو يتهكم منه أحد بهذه الصورة، رغم أنه طب بدائي، ولكن لما أخضع للتجربة وثبت نجاحه هلل له الكثيرون، فما المانع من إخضاع الطب النبوي للتجربة، ليس للتأكد من صحته، ولكن للتمكن من تحديد الجرعات المناسبة لكل مريض.

= غيره؛ لأنه لا يتيقن بالشفاء فيه فلا يعرض عن الحرمة، والمرجع إلى ذلك قول الأطباء، وقولهم ليس بحجة قطعية، فيجوز أن يكون شفاء لقوم دون قوم لاختلاف الأمزجة ... » الخ.

(١) انظر: العدة شرح العمدة (ص ٢٦)، بداية المجتهد (١/١٥٤).

٢٤) أما القول بأن هناك بعض الأحاديث الصحيحة لا تتفق مع ما يقره العلم الحديث، وذلك مثل حديث «الذبابة»، وحديث «لا عدوى»، وفي المقابل فإن هناك أحاديث تتفق مع العلم الحديث، بل سبقت العلم الحديث في الإشارة إلى بعض الحقائق العلمية مثل حديث «الحمى»، وحديث «الطاعون»، كل ذلك يؤكد على بشرية هذه الأحاديث، وأنها اجتهاد شخصي من الرسول – ﷺ –، وليست وحيًا.

فهذا استدلال في غير موضعه؛ لأن الرسول – ﷺ – ليس طبيبًا حتى يجتهد في أمور الطب، ولو اجتهد وأخطأ فالخطأ في الطب قد يودي بحياة المريض، ويعرض حياة المريض للموت، ومن ثم يكون قياس الخطأ في الأمور الطبية على الخطأ في حديث تأبير النخل ليس في محله؛ لأن تأبير النخل يترتب عليه ضرر مادي يمكن تعويضه، بخلاف الخطأ في الطب الذي يترتب عليه هلاك المريض، وهذا الكاتب لم يدر أن النبي – ﷺ – أوجب تضمين من تطبب وهو غير عارف بالطب، فقال – ﷺ –: «من تطبب و لم يكن بالطب معروفًا فأصاب نفسا فما دونها فهو ضامن»[(١)]، فكيف يجرم الإسلام التطبيب بغير علم، ثم يمارس النبي – ﷺ – الطب، ويجتهد في أمر

(١) رواه أبو داود في كتاب: الطب، باب: فيمن تطبب بغير علم (١٩٥/٤) رقم (٤٥٨٦)، والنسائي في كتاب: الديات، باب: صفة شبه العمد (٥٢/٨) رقم (٤٨٣٠)، وابن ماجه في كتاب: الطب، باب: فيمن تطبب ولم يعلم منه طب (١١٤٨/٢) رقم (٣٤٦٦)، والحاكم (٢٣٦/٤)، رقم (٧٤٨٤)، وصححه، ووافقه الذهبي، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وقال الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام (٢٥٠/١): صححه الحاكم وهو عند أبي داود والنسائي وغيرهما إلا أن من أرسله أقوى ممن وصله.

ليس له به علم، بل ويخطئ حتى يخالف قوله العلم الحديث.

٢٥) **أما القول بأنه بالمقارنة بين كتب الطب كالقانون لابن سينا وبين كتب الطب النبوي نجد أن كتب الطب النبوي لا ترقى إلى مستوى العلم الشامل**، بل هي شذرات من هناك وهناك، وهو في غالبه يدور حول توجيهات عامة، فهو لا يتضمن نظرية طبية محددة حتى يسمى علمًا، بينما كتاب الطب لابن سينا يعد فتحًا في الطب كعلم له كلياته وجزئياته التفصيلية الشاملة، حتى كان المصدر الرئيسي لمهنة الطب.

وهذا الكاتب يريد أن يقارن بين إشارات أخبر النبي – ﷺ – عنها بالوحي بصفته رسول مبلغ عن الله – ﷻ – وبين الأطباء المتخصصين كابن سينا، وهذا ما لا يقوله عاقل، فالنبي – ﷺ – ليس طبيبًا حتى يقارن طبه بطب ابن سينا، وهذا يكون كمن يريد مقارنة حديث القرآن عن خلق الإنسان بكتاب في علم الأجنة، فالقرآن كتاب هداية، وتضمن بعض الإشارات العلمية التي لم يكن لأحد علم بها في زمن نزول الوحي، وكذلك الطب النبوي به من الإشارات العلمية والطبية ما لم يكن يعلم به أحد زمن النبوة، ثم بمرور الزمن وتطور العلم الحديث اكتشف العلماء خصائص تلك الأشياء التي أخبر النبي – ﷺ – عنها، أو أمر بالتداوي بها، ولذلك فالطب النبوي إشارات نبوية تلقاها النبي – ﷺ – بالوحي، وليست اجتهادات شخصية من النبي – ﷺ – ؛ لأنها لو كانت من أمور الدنيا كما يزعم الزاعمون، وتحتمل الخطأ والصواب لنبه الصحابة النبي – ﷺ – إلى بعض ذلك الخطأ في حياته؛ لأن من أمور التشريع أن يحصل الخطأ كما حصل في قضية تأبير النخل، حتى يتبين للناس أن هذا من الأمور التي لا تحصل فيها

القدوة بالنبي – ﷺ –، لكن هنا لم يحصل الخطأ، بل على العكس لما شرب الرجل العسل، ولم يحصل له الشفاء قال له النبي – ﷺ –: «صدق الله وكذب بطن أخيك»(١)، ولو كان هناك شيء من هذا القبيل، لقال له النبي – ﷺ –: «أنتم أعلم بأمر دنياكم».

٢٦)أما القول بأن أمور الدنيا والطب في تغير وتبدل مستمر، وهذه الأمور المتغيرة لا تجوز على وحي مَن لا يبدل القول لديه.

فهذا كلام غير صحيح؛ لأن التغير في الشخص المعالج لا في العلاج، فالعلاج الذي يصلح لشخص قد لا يصلح لشخص آخر، لكن المادة الفعالة للعلاج واحدة، والذي يحدد صلاحية هذا العلاج هو الطبيب، والطب النبوي لم يتغير، لكن المتغير هو حال الشخص المتلقي للعلاج، فهناك شخص يصلح معه علاج لا يصلح لشخص آخر.

ويؤكد هذا المعنى قول العلامة ابن حجر الهيتمي: « وكالإسهال، فقد صح أنه وصف له العسل ثلاث مرات، فيقال له: لم يزده إلا استطلاقًا، فوصفه في الرابعة، فقيل له ذلك، فقال: «صَدَقَ اللهُ وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ»(٢): أي لم يصلح لقبول الشفاء، وحكمة وصفه بذلك مع أنه مسهل: اتفاق الأطباء على أن المرض الواحد يختلف علاجه باختلاف السن، والعادة، والزمن، والغذاء المألوف، والتدبير، وقوة الطبيعة، وعلى أن من أنواع

(١) رواه البخاري في كتاب: الطب، باب: الدواء بالعسل (٥٣٦٠)، ومسلم في كتاب: السلام، باب: التداوي بسقي العسل (٢٢١٧) من حديث أبي سعيد – ﷺ –.

(٢) رواه البخاري في كتاب: الطب، باب: الدواء بالعسل (٥٣٦٠)، ومسلم في كتاب: السلام، باب: التداوي بسقي العسل (٢٢١٧) من حديث أبي سعيد – ﷺ –.

الإسهال هيضة تنشأ عن تخمة، وعلاجها باتفاقهم ترك الطبيعة، وفعلها؛ فإن احتاجت لمسهل أعينت ما دام بالعليل قوة، فكان إسهال ذلك الرجل من تخمة، فوصف رسول الله - ﷺ - العسل؛ لدفع الفضول المجتمعة في نواحي المعدة من أخلاط لزجة، تمنع استقرار الغذاء فيها، وللمعدة خمل كخمل المنشفة، فإذا علقت بها أخلاط لزجة أفسدتها مع الغذاء، فكان دواؤها باستعمال ما يجلوها، ولا شيء في ذلك مثل العسل، سيما إن مزج بماء حار، وإنما لم يفده أول مرة؛ لأن شرط إفادة الدواء أن لا ينقص عن الداء، ولا يزيد عليه، فكأنه شرب منه ما لا يفي به، فأمر بمعاودة شربه، فلما تكرر بحسب مادة الداء برئ بإذن الله تعالى، وبين بعضهم: أن العسل تارة يقبض، وتارة يسهل، فإطلاق كونه مسهلًا خطأ»[(١)].

ولذلك أيضًا كان النبي - ﷺ - أحيانًا ينهى بعض الأشخاص عن تناول حاجة بعينها؛ لأنها لا تناسب حال المريض، فقد روى الترمذي عَنْ أُمِّ الْمُنْذِرِ قَالَتْ: «دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - وَمَعَهُ عَلِيٌّ - ﷺ -، وَلَنَا دَوَالٍ مُعَلَّقَةٌ، قَالَتْ: فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - يَأْكُلُ، وَعَلِيٌّ مَعَهُ يَأْكُلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - لِعَلِيٍّ: «مَهْ يَا عَلِيُّ؛ فَإِنَّكَ نَاقِهٌ»، قَالَتْ: فَجَلَسَ عَلِيٌّ - ﷺ - وَالنَّبِيُّ - ﷺ - يَأْكُلُ قَالَتْ: فَجَعَلْتُ لَهُمْ سِلْقًا وَشَعِيرًا، فَقَالَ النَّبِيُّ - ﷺ - لِعَلِيٍّ - ﷺ -: «مِنْ هَذَا فَأَصِبْ؛ فَإِنَّ هَذَا أَوْفَقُ لَكَ»[(٢)]، فهل يقال

(١) انظر: أشرف الوسائل إلى فهم الشمائل (١/٤٠٤، ٤٠٥) .

(٢) رواه الترمذي في أبواب الطب، باب: ما جاء في الحمية (٢٠٣٧)، وقال: حسن غريب، وأبو داود في كتاب: الطب، باب: في الحمية (٣٨٥٦)، وابن ماجه في كتاب: الطب، باب: الحمية (٣٤٤٢)، وأحمد (٢٧٠٥١)، والحاكم (٤/٤٠٧)، وصححه، ووافقه الذهبي، وإسناده حسن.

هذا اجتهاد من النبي -ﷺ- بحكم البيئة والعادة، وهي أمور طبية في المقام الأول، والنبي - ﷺ - لم يكن طبيبًا، بل كان الأولى أن يأمره بالذهاب للطبيب، لاسيما وأنه كان يأمر بالتداوي، ونحن نعلم أن الطب لا يصح أخذه من العادات والتقاليد، بل لابد من الرجوع لأهل الاختصاص، ولذلك يقول النبي - ﷺ -: «إِنَّ اللهَ لَمْ يُنْزِلْ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً فَتَدَاوَوْا»(١)، وصح أيضًا: «تَدَاوَوْا يَا عِبَادَ اللهِ؛ فَإِنَّ اللهَ - ﷻ - لَمْ يَضَعْ دَاءً، إِلَّا وَضَعَ لَهُ شِفَاءً، إِلَّا دَاءً وَاحِدًا وَهُوَ الْهَرَمَ»(٢)، وصح أيضًا: «لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ، فَإِذَا أُصَابَ دَوَاءُ الدَّاءِ بَرَأَ بِإِذْنِ اللَّهِ»(٣)، وفي رواية لأبي نعيم، وغيره: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يُنْزِلْ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً، عَلِمَهُ مَنْ عَلِمَهُ، وَجَهِلَهُ مَنْ جَهِلَهُ»(٤).

ومن ذلك قوله - ﷺ - : «إِيَّاكُمْ والشُّبْرُمَ فَإِنَّهُ حَارٌّ، وَعَلَيكُمْ بِالسَّنَا فَتَدَاوَوْا بِهِ، فَلَوْ دَفَعَ الْمَوْتَ شَيْءٌ لَدَفَعَهُ الْسَّنَا»(٥)، وفي رواية: «عَلَيْكُمْ

---

(١) رواه ابن أبي شيبة (٢٣٨٨١) عن أبي هريرة - ﷺ -، وإسناده صحيح.

(٢) رواه أحمد (١٨٤٥٥)، ابن حبان (٦٠٦٤)، والحاكم (٢٠٩/٤)، وصححه ووافقه الذهبي عن أسامة بن شريك.

(٣) رواه مسلم (٢٢٠٤)عن جابر - ﷺ -.

(٤) رواه أحمد (٤٢٣٦)، وابن حبان (٦٠٢٦)، والحاكم (١٩٦/٤)، والحميدي (٩٠)، والبيهقي (٣٤٣/٩) عن ابن مسعود -ﷺ-، وإسناده صحيح بشواهده، ومتابعاته.

(٥) رواه الطبراني (٣٩٩/٢٣) عن أم سلمة، وقال الهيثمي (١٤٨/٥): رواه الطبراني من طريق ركيح بن أبي عبيدة عن أبيه عن أمه ولم أعرفهم، قلت: وله شاهد من حديث أسماء بنت عميس عند الترمذي في أبواب الطب، باب: ما جاء في السنا (٢٠٨١)، وحسنه، وابن ماجه في كتاب: الطب، باب: السنا والسنوت (٣٤٦١)، وأحمد (٢٧٠٨٠).

بِالسَّنَي وَالسَّنُّوتِ، فَإِنَّ فِيهِمَا شِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ إِلاَّ السَّامَ»[1]، فهل يقال: هذا أيضًا من اجتهادات النبي – ﷺ – التي تصيب وتخطيء، بل هذه توجيهات عامة تؤخذ باعتبارها وحيًا، ثم تخضع للتجربة لا للتأكد من صحة كلام النبي – ﷺ –، لكن لمعرفة المقادير المناسبة للمريض، وهل يصلح هذا العلاج لهذا المريض، ولهذا المرض، مع مراعاة الضوابط اللازمة لذلك، والتي سنتكلم عنها لاحقًا.

(١) رواه ابن ماجه في كتاب: الطب، باب: السنا والسنوت (٣٤٥٧)، وقال البوصيري (٥٨/٤): ضعيف، والحاكم (٢٢٤/٤)، وصححه، وقال الذهبي: عمر بن بكر اتهمه ابن حبان عن أبي عبد الله ابن أم حرام، قلت: وله شاهد من حديث أبي أيوب الأنصاري عند البيهقي (٣٤٦/٩)، ومن حديث أنس – ﷺ – عند النسائي في الكبرى في كتاب: الطب، باب: الدواء بالسنا والسنوت (٧٥٧٧)، فيرقى الحديث بشواهده إلى الحسن.

المبحث الثاني: بيان الرأي الراجح في المسألة

من خلال عرض آراء الفريقين ومناقشة الأدلة التي استدل بها الفريق الرافض لقضية الطب النبوي يتضح أن الطب النبوي لا يصح إنكاره، وأنه جزء من الوحي، ولكن العمل به هو الذي يجب التوقف عنده، ووضع ضوابط تقنن العمل بالطب النبوي، ومن بين هذه الضوابط التي يمكن وضعها للأخذ بأحاديث الطب النبوي:

أولا: التأكد من صحة الأحاديث، فالحديث إذا كان ضعيفًا لا يعمل به؛ لأنه محل ظن وشك، لكن يمكن الاستئناس به، وإخضاعه للتجربة، فإن خالف القواعد الطبية فلا يقبل، وإن وافقها قبل من باب الاستئناس به لا من باب الاحتجاج.

ثانيا: معرفة مناسبة الحديث، وسبب قول النبي – ﷺ – للحديث، فهو مما يعين على تنزيله التنزيل الصحيح الذي لا يتعارض مع الاكتشافات العلمية، فحديث التداوي بألبان الإبل وأبوالها حاول بعض المعاصرين من غير المتخصصين في الطب وممن يدعون أن لهم عناية بالطب النبوي تجربة هذا الحديث على مرضى الكبد فجاء بنتائج عكسية؛ لأنهم لم يحسنوا التعامل مع الحديث، فليس كل إبل تصلح لأخذ ألبانها وبولها، وليس كل مريض يصلح له هذا العلاج، فالإبل كانت ترعى في مراعي المدينة، وهي مليئة بالأعشاب الطبية، فلعل الإبل كانت تحمل ذلك في بولها وألبانها.

وهذا ما يقرره ابن القيم، وهو من أشهر من صنف في الطب النبوي، ويعد كتابه الطب النبوي المستل من كتابه «زاد المعاد» من المراجع

المعتمدة في هذا الباب، حيث يقول ابن القيم – رحمه الله –: «فإن في لبن اللقاح جلاء وتليينًا وإدرارًا وتلطيفًا وتفتيحًا للسدد إذا كان أكثر رعيها الشيح والقيصوم والبابونج والأقحوان والإذخر وغير ذلك من الأدوية النافعة للاستسقاء، وهذا المرض لا يكون إلا مع آفة في الكبد خاصة، أو مع مشاركة، وأكثرها عن السدد فيها، ولبن اللقاح العربية نافع من السدد؛ لما فيه من التفتيح والمنافع المذكورة»، وقال أيضًا: «وأنفع الأبوال بول الجمل الأعرابي وهو النجيب»(١).

ثالثًا: محاولة إخضاع هذه الأحاديث للتجارب العلمية قبل معالجة الناس بها؛

لأنه ليس كل ما رود عن النبي – ﷺ – يمكن التداوي به لكل أحد، فالأمر يختلف من شخص لآخر، والكمية تختلف أيضًا، ولا يستطيع تحديد ذلك إلا الطبيب، فمثلًا القرآن يتحدث عن أن العسل شفاء للناس، لكن بعض الناس يشرب العسل فيصاب بالغثيان، فهل معنى ذلك أن القرآن غير صادق، كما جاء في الصحيحين عن أبي سعيد – رضي الله عنه – «أن رجلًا أتى النبي – ﷺ –، فقال: أخي يشتكي بطنه، فقال: «اسقه عسلا»، ثم أتى الثانية، فقال: «اسقه عسلا»، ثم أتاه الثالثة فقال: «اسقه عسلا»، ثم أتاه فقال: قد فعلت، فقال: «صدق الله وكذب بطن أخيك اسقه عسلا»، فسقاه فبرأ»(٢)، قال ابن القيم: فيه إشارة إلى تحقيق نفع هذا الدواء، وأن بقاء الداء ليس لقصور الدواء في نفسه، ولكن لكذب البطن وكثرة المادة الفاسدة فيه، فأمره بتكرار الدواء

(١) انظر: الطب النبوي لابن القيم (ص: ٣٦)، ط: دار الفكر.

(٢) رواه البخاري في كتاب: الطب، باب: الدواء بالعسل (٥٣٦٠)، ومسلم في كتاب: السلام، باب: التداوي بسقي العسل (٢٢١٧) من حديث أبي سعيد – رضي الله عنه –.

لكثرة المادة، وليس طبه – ﷺ – كطب الأطباء، فإن طب النبي – ﷺ – متيقن قطعي»[1].

رابعا: أن الطب النبوي طب إلهي صادر عن الوحي ومشكاة النبوة وكمال العقل، وطب غيره – ﷺ – أكثره حَدْس وظنون وتجارب، ولا ينكر عدم انتفاع كثير من المرضى بطب النبوة، فإنه إنما ينتفع به من تلقاه بالقبول واعتقاد الشفاء له وكمال التلقي له بالإيمان والإذعان فهذا القرآن الذي هو شفاء لما في الصدور إن لم يتلق هذا التلقي لم يحصل به شفاء الصدور من أدوائها، بل لا يزيد المنافقين إلا رجسا إلى رجسهم ومرضا إلى مرضهم، وأين يقع طب الأبدان منه، فطب النبوة لا يناسب إلا الأبدان الطيبة، كما أن شفاء القرآن لا يناسب إلا الأرواح الطيبة والقلوب الحية، فإعراض الناس عن طب النبوة كإعراضهم عن الاستشفاء بالقرآن الذي هو الشفاء النافع، وليس ذلك لقصور في الدواء، ولكن لخبث الطبيعة، وفساد المحل، وعدم قبوله[2].

خامسا: يجب سن قوانين لمنع غير المتخصصين من معالجة الناس بالأحاديث من قبل أنفسهم، حتى لا يعرضوا حياة الناس للخطر، ويتجرأ العوام على هدي النبي –ﷺ– في الطب فينكروه ويسخروا منه؛ لأن الأمر كما قلنا له ضوابط ومعايير.

ومن العجيب أن الأطباء في الشرق والغرب رجعوا إلى الأعشاب والأدوية الطبيعية، وعندنا من ينكر الطب النبوي، ويجعله من قبيل العادات والتجارب الشخصية، وهو الثابت بوحي من الله – ﷻ – لنبيه – ﷺ – الذي لا ينطق عن الهوى.

---

(١) انظر: الطب النبوي لابن القيم (ص: ٢٧).

(٢) انظر: المرجع السابق (ص: ٢٨).

الخاتمة

وختامًا أضع بين يدي القراء الكرام بعض النتائج والتوصيات التي انتهيت إليها من خلال هذا البحث، وهي كالتالي:

أولا: النتائج:

١- **الطب النبوي ليس خرافة**، وإلا لما نقله الأئمة الأثبات، ولو كان خرافة لكانت الآيات القرآنية التي تخبر عن بعض الإشارات الطبية خرافة أيضًا، كآية النحل ﴿ وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ * ثُمَّ كُلِي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[(١)]، فإنكار هذا كإنكار القرآن.

٢- **الطب من الأمور الحياتية، ولكن الأنبياء جاؤوا بصلاح الإنسان من جميع الجهات**؛ لأن الإنسان مخلوق لعبادة الله وعمارة الكون، فكيف يعمر الكون وهو مريض، ولذلك ترى أن من مقاصد الشريعة الإسلامية المحافظة على الدين والنفس والعقل والنسب والمال، والحفاظ على النفس والعقل مما يحتاج إلى معرفة الطب، ولذلك أمر - ﷺ - بالتداوي، فمهمة الأنبياء ليست قاصرة على صلاح النفس والروح فقط، بل تشمل صلاح الدين والدنيا.

٣- **النبي - ﷺ - ليس طبيبًا، لكن الله تعالى أمره بأن يبلغ بعض الأحكام المتعلقة بالطب فبلغها**، وأخذها الصحابة على أنها من جملة من الوحي

(١) سورة النحل الآيتان رقم (٦٨، ٦٩).

فبلغوها لنا، ولم يتعاملوا معها على أنها من أمور العادات التي يكتسبها الإنسان من ممارسته لحرفة ما كالطب والصيدلة؛ لأنهم يعلمون أن النبي – ﷺ – ليس طبيبًا، وكونه يأمرهم بهذه الأدوية ويصفها لهم فهذا معناه أنها بوحي من الله، كما جاء في حديث الرجل الذي سقى أخاه عسلًا.

٤- **الطب النبوي ينتفع به من يؤمن بالله ورسوله - ﷺ -**، ولا يأخذ حديث النبي – ﷺ – على أنه مجرد نظرية قد تصح وقد لا تصح، قال ابن القيم رحمه الله: "الطب النبوي إنما ينتفع به من تلقاه بالقبول واعتقاد الشفاء له، وكمال التلقي له بالإيمان والإذعان، فهذا القرآن الذي هو شفاء لما في الصدور إن لم يتلق هذا التلقي لم يحصل به شفاء الصدور من أدوائها، بل لا يزيد المنافقين إلا رجسًا إلى رجسهم، ومرضا إلى مرضهم، وأين يقع طب الأبدان منه، فطب النبوة لا يناسب إلا الأبدان الطيبة، كما أن شفاء القرآن لا يناسب إلا الأرواح الطيبة والقلوب الحية» (١).

٥- **رغم هذه الادعاءات لم يخرج علينا من يقول: أخضعت حديثًا من أحاديث الطب النبوي للتجربة، وتبين لي خطأ ما قاله النبي - ﷺ -**، ولو حدث لقامت الدنيا ولم تقعد، لكن لما عجز القوم في ميدان البحث العلمي راحوا يثيرون الشبهات والتهم حتى يصـــرفوا الأنظار عن خيبتهم وعجزهم وفشلهم وجهلهم.

٦- **أثبت الكثير من العلماء غير المسلمين من خلال أبحاث أجروها على بعض**

(١) انظر: الطب النبوي لابن القيم (ص: ٢٨).

الآيات القرآنية والأحاديث النبوية صحة ما تضمنته هذه الآيات والأحاديث من القضايا المتعلقة بالطب النبوي، وهي مشهورة موجودة في مؤلفاتهم، وعلى المواقع المختلفة على الإنترنت.

٧- خطأ البعض في تطبيق أحاديث الطب النبوي الصحيحة ليس معناه عدم صحة هذه الأحاديث، بل الأمر يختلف كما قلنا من شخص لآخر، والأمر يختلف بحسب الكمية التي تتوافق مع المريض، والكمية كما نعلم لها اعتبارات يعرفها الأطباء، من حيث الوزن والكبر والصغر، فما يوصف للأطفال لا يصلح للكبار ولا لكبار السن وهكذا، ولذلك ينبغي وضع ضوابط للأخذ بهذه الآيات والأحاديث المتعلقة بالطب النبوي.

ثانيا: التوصيات:

أولًا: وضع ضوابط للأخذ بأحاديث الطب النبوي، ومنها على سبيل المثال:

١- التأكد من صحة الأحاديث.

٢- معرفة مناسبة الحديث وسبب قول النبي - ﷺ - للحديث فهو يعيننا على تنزيله التنزيل الصحيح الذي لا يتعارض مع الاكتشافات العلمية.

٣- محاولة إخضاع هذه الأحاديث للتجارب العلمية قبل معالجة الناس بها.

ثانيًا: يجب سن قوانين لمنع غير المتخصصين من معالجة الناس بالأحاديث من قبل أنفسهم، حتى لا يعرضوا حياة الناس للخطر، ويتجرأ العوام على هدي النبي - ﷺ - في الطب فينكروه ويسخروا منه؛ لأن الأمر كما قلنا له ضوابط ومعايير.

ثالثًا: على كليات الطب في الدول الإسلامية والعربية العناية بالطب النبوي وإجراء دراسات وأبحاث علمية على الأحاديث الصحيحة في الطب النبوي،

فهذه تُعَدُّ دعوةً لغير المسلمين من خلال العلم، وفيه بيان أوجه الإعجاز في الطب النبوي.

رابعًا: يجب استخلاص السنة النبوية وتطهيرها من الآثام التي ارتكبتها الجماهير المتحمسة باسمها، وحمايتها مما قد يلحق بها كنتيجة طبيعية لاتباع الهوى بغير علم، فالمنهج العلمي الدقيق هو السبيل الحقيقي للانتصار للهدي النبوي، وليس التسرع ومغالطة الواقع، حتى يثبت في الحديث دلالة علمية، وإن لم يتبين لنا شيء فنتوقف حتى يتبين شيء من خلال دراسات علمية هادفة ومتجردة.

خامسًا: إعادة الاعتبار للتراث العربي والإسلامي في الطب، وإحياء وتجديد كتب التراث الإسلامي، وعلى رأسها كتب ما يعرف بـــ «الطب النبوي» برؤية عصرية، ومن هنا نمكِّن للتعريف بمجد الإسلام من خلال توظيف الإنتاج العلمي المعاصر.

سادسًا: الدعوة لإنشاء مراكز لبحث الأحاديث النبوية المرتبطة بالطب وتوثيق ظواهر الاستشفاء بالهدي النبوي.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

المراجع والمصادر

- بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام للحافظ بن حجر (٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد أمين، ط: مكتبة الإيمان بالمنصورة.
- دفاع عن السنة للدكتور/ محمد محمد أبي شهبة، ط: مكتبة السنة بالقاهرة ١٤١٨هـ.
- زاد المعاد في هدى خير العباد للإمام شمس الدين بن القيم (٧٥١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعبدالقادر الأرناؤوط، ط: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى ١٤١٧هـ.
- السنة المطهرة والتحديات، بحث للدكتور/ نور الدين عتر، منشور بمجلة مركز بحوث السُنَّة والسيرة – قطر، العدد الثالث ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- سنن ابن ماجه للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: دار إحياء الكتب العربية البابي الحلبي.
- سنن أبي داود بهامش عون المعبودللإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ)، ط: دار الحديث، ط: الأولى ١٤٢٢هـ.
- سنن النسائي المسمى «المجتبى» للإمام أبي شعيب أحمد ابن عبدالرحمن النسائي (٣٠٣هـ) بهامش حاشية السندي والسيوطي، ط: دار الكتب العلمية.
- السيرة النبوية للإمام محمد بن عبد الملك بن هشام، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، ط: دار المعرفة ١٤٠٢هـ.

- المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي (٦٧٦هـ)، ط: الدار الثقافية العربية.
- الجامع الصحيح المسمى بـ «المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل عن رسول الله - ﷺ -»، للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٦١هـ) وبهامشه شرح النووي، تحقيق: صلاح عويضة، ط: دار المنار، الأولى ١٤١٨هـ.
- «الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله- ﷺ - وسننه وأيامه» لأبى عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (٢٥٦هـ) بهامش فتح الباري، ط: دار الحديث، ط: الأولى ١٤١٩هـ.
- الطب النبوي لابن القيم، ط. دار الفكر.
- الطب النبوي لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (٤٣٠هـ)، تحقيق: مصطفى التركي، ط: دار ابن حزم، ط: الأولى ٢٠٠٦م.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، ط: دار الحديث، ط: الأولى ١٤١٨هـ.
- كتابات أعداء الإسلام ومناقشتها للدكتور/ عماد الشربيني، المكتبة الشاملة، ط: الأولى.
- لسان العرب لابن منظور، ط: دار صادر - بيروت.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لأبي بكر الهيثمي (٨٠٧هـ)، ط دار الكتاب العربي - بيروت.
- مدى الاحتجاج بالأحاديث النبوية في الشؤن الطبية والعلاجية، بحث للدكتور/ محمد سليمان الأشقر، نشر في مجلة المؤتمر العلمي الثالث

عن الطب الإسلامي لسنة ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م بدولة الكويت.

- المسند للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (٢٤١هـ)، تحقيق: الشيخ/ أحمد شاكر، وحمزة أحمد الزين، ط: دار الحديث، ط: الأولى ١٤١٦هـ.
- مسند البزار المسمى «البحر الزخار» لأبي بكر أحمد بن عمرو ابن عبدالخالق البزار (٢٩٢هـ)، تحقيق: د/ محفوظ الرحمن زين الله، ط: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط: الأولى ١٤١٤هـ.
- المعجم الأوسط للطبراني، تحقيق: أيمن صالح شعبان، ط: دار الحديث القاهرة، ط: الأولى ١٤١٧هـ.
- المعجم الكبير للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، ط وزارة الأوقاف العراقية، ط: الأولى ١٣٩٨هـ.
- مقدمة ابن خلدون، تحقيق: د/ علي عبد الواحد وافي، ط: دار نهضة مصر.